



Issue n° 24 April 2010

www.al-ofok.com

العدد الرابع والعشرون - نيسان/أبريل 2010



تأزم نموذج الدولة- الأمة ومصائر في ظل العولمة 12 ، 13



عن المقاطعة الأكاديمية وقضية ساري حنفي 8 ، 9



بعد خمس سنوات: صارت المعسكرات أرواحا 4 ، 5



معرفة التاريخ للشفاء من جروحه 3

خلاصات إنتخابية فرنسية

زياد ماجد

فلم تتجاوز نسبة أصواتهما معاً الـ 2 في المئة، بعد أن كانت تقارب في السابق الـ 7 في المئة.

وفي النموذجين الائتلافيين المذكورين دلالة الى انجذاب الناخبين الى مبدأ التحالف الذي يعتبرونه تفعيلاً لجهود وتوسيعاً لقواعد اجتماعية وتطويراً للتسويق السياسي.

في أحد أسباب صعود اليمين المتطرف

شهدت الانتخابات أيضاً تسجيل الجبهة الوطنية اليمينية المتطرفة نتائج لافتة بحيث نالت حوالي الـ 12 في المئة من أصوات الناخبين وطنياً. وحصل زعيمها جان ماري لو بان كما ابنته ماري في منطقتيهما على نسبة تجاوزت الـ 20 في المئة من الأصوات. وفي هذا عودة قوية للجبهة الوطنية الى المعتزك السياسي بعد أن خال أكثر من مرحلة أفولها بدأت إثر وصول ساركوزي الذي تمكن من جذب جزء من قاعدتها الشعبية لاعتماده عدداً من شعاراتها.

إلا أن التدقيق في أسباب الصعود اللوبيني يشير الى أن اعتماد حكومة ساركوزي والإعلام لفة تركز على قضايا الهوية والحجاب والأمن والهجرة وتقديم بعض الوزراء أمثلة تعميمية وأحياناً عنصرية جعلاً الأنظار القلقة تتجه مباشرة صوب المهاجرين الأفارقة والعرب والمسلمين الحاصلين على الجنسية الفرنسية أو المقيمين في فرنسا على نحو بدت معه مشاكل البلاد مرتبطة بهم. وهذا غذى مشاعر الكراهية وسهّل على اليمين المتطرف رفع شعارات كان بعض معتققيها يخشى إظهارها. فظهرت الجبهة الوطنية لمؤيديها وكأنها الطرف الصادق الذي لم يبدل مرة مواقفه في حين أن الآخرين يقولون بمثلها ويستتكرون عليه مناداته بها، مما عبّاهم ودفعهم للمشاركة الفاعلة.

... يبقى القول في ختام هذه العجالة إن فرنسا في مختبر سياسي وإن العامين القادمين سيكونان حاسمين لجهة استمرار صعود اليساري حتى الانتخابات الرئاسية القادمة أو لجهة تمكن اليمين من استعادة المبادرة والعافية الانتخابية.

بهذا المعنى، لم تكن هذه الانتخابات الإقليمية التي سوى امتحان يعلن انطلاق التحضير للمنازلة الكبرى، وما ينبغي أن تستتضه من مشاركة أكبر في مناظراتها وجولات صناديقها...

شكّلت الانتخابات الفرنسية الإقليمية الأخيرة منعطفاً في الحياة السياسية الفرنسية ذا دلالات تتخطى طبيعتها المحلية. ذلك أنها عبرت عن إشكاليات سياسية وفكرية يمينية - يسارية عامة من ناحية، وظهرت مؤديات التحالف والائتلاف من ناحية ثانية، وعكست أزمات المشاركة والهوية والاندماج والقيم الاجتماعية والثقافية من ناحية ثالثة.

في اليسار واليمين

كشفت وقائع الانتخابات حدة الفرز الذي تدفع إليه السياسات "الايديولوجية". فإن كان التوضعان اليساري واليميني في فرنسا تعرّضاً في سنوات خلت لمسألة ولتحدّي تحديد الفروقات الفعلية بينهما في ظلّ نحوها سوياً باتجاه الوسط في دولة يحتل إرث "الرعاية" موقعا مركزياً في فلسفتها ودورها، إلا أن وصول نيكولا ساركوزي بسياساته اليمينية الصافية دفعت الحزب الاشتراكي الى تعديل في خطابه (أو خطاباته، لوجود تيارات عديدة فيه)، وخلقت في البلاد دينامية يسارية هجومية أمنت للتحالف اليساري العريض فوزاً كبيراً. فيمين ايديولوجي استدعى نقاشات قيمة واقتصادية واجتماعية يسارية متجددة، إن حول العلاقات الطبقية، أو النظم الضريبية أو دور الدولة أو قضايا البيئة وزواج المثليين أو معاني الهوية وموجبات العلمنة وسبل الاندماج الاجتماعي وغيرها، وأعاد بالتالي الفرز الحاد في الاصطفافات السياسية جعلاً الوسطية تبدو بغير طائل، وهذا ما اكتشفه فرانسوا بايرو وحزبه الوسطي الذي كان من ضحايا الانتخابات إذ لم ينل سوى أصوات 4 في المئة من الناخبين.

في التحالف

قدّمت الانتخابات صورة عن فاعلية التحالف والائتلاف في لحظات التنافس الانتخابي. فلوائح "أوروبا الايكولوجية" التي جمعت البيئيين خضراً ومستقلين وظهرت كأنها تخط الخط الحزبي التقليدي وقطب جذب لفئات واسعة تولي البيئة مرتبة اهتمام عالية في الحقل الاقتصادي وتتنحز اجتماعياً لليسار، نقلت التصويت الأخر من نسب راوحت في العقود الماضية بين الـ 3 والـ 8 في المئة الى نسبة الـ 13 في المئة (بعد أن نقلته الى عتبة الـ 16 في المئة في الانتخابات الأوروبية العام الفائت).

كما أن التحالف الشيوعي - اليساري (اليسار غير الاشتراكي) جذب 6 في المئة من الناخبين (مقارنة بأرقام لم تتجاوز الـ 3 والـ 4 في المئة للشيوعيين بمفردهم منذ فترة طويلة)، وهو عرى التروتسكيين بفصيليهما الرفضين كل تنسيق مع بعضهما ومع سائر قوى اليسار،

سبيل الوصول الى تسوية لبنانية

حسن عباس

بات كثير من اللبنانيين على قناعة شبه تامة بأن لا سبيل الى توصل الأطراف السياسية الى تسوية فيما بينها. وهذا قول يكشف، رغم شيوع تداوله ما يشي ببساطته، كيفية تناول المواطنين اللبنانيين للآفاق المستقبلية التي تطرحها الصيغة اللبنانية الطوائفية.

ليس القول بعدم إمكان التسوية بين الأطراف اللبنانية قول سلبي تماماً، كما يبدو للوهلة الأولى. والسبب في ذلك هو أن هذا القول يتضمن في منطلقاته فرضية الإتيان الكامل على كافة الشؤون العامة والتفصيلية. وبالتالي فإن تحقق التسوية، إنطلاقاً من هذا الافتراض هو أمر سلبي تماماً لأنه يقضي على التنوع في المجتمع اللبناني الذي لا زال عصياً على التتميط وشيوع الرأي الواحد، ومن هنا وصفه بالنظام الديمقراطي على الرغم من حدود هذه الديمقراطية. ولا ديمقراطية بلا حدود، لأن غياب الحدود يخرجنا أساساً من دائرة النظام السياسي الى دائرة الفوضى.

لذلك، فإن بقاء الخلافات هو أمر ضروري، وطبعاً ليس كافياً، لبقاء النظام السياسي اللبناني بسماته الديمقراطية. فالديمقراطية تحتاج الى الإختلاف في الآراء والتوجهات حول كيفية تسيير أمور المواطنين.

ولكن فرضية استتالة التسوية ذاتها تحمل بعداً آخر للمسألة، هو بعد عدم إتيان الأطراف السياسية على الحد الأدنى من الثوابت وعدم حملهم للحد الأدنى من المثل السياسية المشتركة، وفي هذا يكمن المضمون السلبي للقول المذكور.

هناك خلاف حول كيفية حماية لبنان من الخطر الاسرائيلي: بألسلح الفتوي أم بالدبلوماسية؟ وخلاف حول طبيعة الصراع مع اسرائيل: صراع عسكري أم صراع على جبهات عدة اقتصادية واجتماعية وثقافية حيث العسكري ليس سوى جزء من الكل؟ كما هناك خلاف حول طريق تنفيذ الرؤية السياسية داخل الدولة اللبنانية: بألساليب الديمقراطية وإن تعذر ذلك فبالقوة، أم فقط بالألساليب الديمقراطية؟ وهناك خلاف حول موقع لبنان في المجتمع الدولي وحول المطلوب منه كجزء من الصراع العربي الاسرائيلي...

هذه المسائل، أو واحدة منها فقط، كفيلاً بتفجير أي نظام سياسي من داخله، حتى ولو كان مرناً الى أبعد الحدود لأن طبيعة التفكير في هذه المسائل الخلافية هي ذات نتيجة صفرية: مكسب طرف ما هو خسارة للطرف الآخر.

إن الخطوة الأولى على طريق التوصل الى تسوية داخلية تتمثل بالإقلاع عن التفكير في المسائل الخلافية الخطيرة بمنطق الصراع ذو النتيجة الصفرية. وهذا لا يتم إلا بانفتاح الطوائف اللبنانية بعضها على بعض، والكف عن تصور كل منها للآخر كأمر مطلق. ولا شك أن نقد كل من الأطراف السياسية تجربته خلال الحرب اللبنانية سيشكل مدخلاً لتغيير هذه الذهنية السائدة.

العبور إلى الدولة ، شعار جميل ولكن ...

وديع حمدان

لن يعوزنا جهد كبير لإظهار أننا في مسألة بناء الدولة نسجم من الجميع ضجيجاً ولا نر طحيناً! الدولة لا تبني بالشعارات والمزايدات والمنارات.
مسألة البناء، أول ما تحتاج إليه، فصل الدين عن الدولة، هكذا تحققت الدولة في البلدان المتقدمة عبر عملية تاريخية متدرجة، وبسبب القصور في ذلك، تنوء الدول المتخلفة تحت ثقل صراعاتها وانقساماتها التاريخية.
الطوائف والمذاهب، إذا كانت حقاً تهتم بخلاص الإنسان الروحي والنفسي، عليها أن تكتفي بالمسألة الإيمانية وعلاقة الفرد بربه، فلا تثير الصراعات والنعرات بين البشر، ولا تكون مرتعا للمنتفعين والدجالين والمتاجرين بالدين.
المراكز والوظائف وعمل الدولة، يجب أن تحكمها الكفاءة والأهلية، وأن تخضع لمؤسسات الرقابة وليس لانتماء الطوائف، فلا تعود غطاءً للفساد والجمود.
أمور الانسان الحياتية تسيرها القوانين الوضعية وقضاء مستقل عن الطوائف، بعيداً عن التدخل باسم الدين والفتاوى، فتساوي بين البشر نساءً ورجالاً ومناطق.
قوى 14 آذار ترفع شعار الدولة كرد فعل سلبي عام، وليس خياراً مرتبطاً بمشروع اصلاحي، بدونه لا تقوم الدولة.
حزب الله يريد من الدولة ما ينفعه، مثل أن يستعين بها في مناطقه ضد تجار المخدرات وعصابات السرقة، أما قرارها العسكري والسياسي فيبقى ممسوكاً بيده.
بناء الدولة يحتاج إلى قوى تحضنه، هي للأسف غير موجودة الآن في لبنان، إن على صعيد الطبقة السياسية الحاكمة، أو على الصعيد الشعبي.
ستظل الدولة في لبنان مشروعاً مؤجلاً، تتحكم فيه تفاهات وتساويات خارجية ظرفية، صعوداً وهبوطاً، إلى حين تكون قوى عابرة للطوائف، تحمل مشروعاً إصلاحياً لبناء دولة مدنية.
عملية التكوّن هذه، لن تتم إلا بعمل متدرج، وطويل النفس، تقوم به طبقة مثقفة وواعية، بالصلة مع حركة مجتمع مدني، تخوض نضالات ومراكمات إصلاحات، في مناخ ينبذ العنف ويصون السلم الاهلي.

ترفع قوى 14 آذار شعار العبور إلى الدولة، ولكن لا تقدم لنا مشروعاً وبرنامجاً مفصلاً لتحقيق ذلك. وتميز هذه القوى نفسها عن قوى 8 آذار، وعمودها الفقري حزب الله، بانها تنادي بالدولة سلطة وحيدة، وصاحبة قرار السلم والحرب واحتكار السلاح.
لا جدال أن بناء الدولة «القوية والقادرة والعادلة» هي المهمة المركزية للبنانيين، للخروج من أزمتهم المتوالية التي يتخطون بها. ولكن السؤال من يقوم بهذه المهمة وكيف؟ ومن يعيق ذلك بعد مرور 67 سنة على الإستقلال؟
لا شك أن مسألة احتكار الدولة للسلاح هي الشرط الأول الضروري لقيامها، كما هو الحال في كل التجارب العالمية، ولكن هل هذا وحده كاف في لبنان؟
هذا الشرط كان متوفراً سابقاً، قبل دخول السلاح الفلسطيني إلى لبنان مطلع السبعينات، وقبل انتشاره بيد الميليشيات الأهلية اللبنانية، ولكن لماذا لم يحم السلاح الشرعي الدولة آنذاك من التفكك والإنهيار؟
يشكو بناء الدولة في لبنان من عطينين تاريخيين بنيويين، الأول هو تشكّل الدولة منذ تأسيسها حول حقوق الطوائف وحصصها، ما يجعل التوازنات بين الطوائف تهتز عند كل تغير في الأحوال الديموغرافية والإقتصادية والسياسية، وتتحوّل إلى صراعات تنعكس على الدولة ومؤسساتها تعطيلاً ولا استقراراً.
أما العطب الثاني فيتمثل بفقدان المناعة بعلاقة لبنان مع الخارج، بسبب انعدام وحدته الوطنية الداخلية وانكشافه السهل، وتأثره بصراعات المنطقة وتوازناتها المتشابكة مع الصراعات والتوازنات الداخلية للطوائف، التي يستقوي بها بعضها على البعض الآخر.
لا قيام للدولة في لبنان، أو عبور إليها، بدون معالجة هذين العطين التاريخيين المذكورين.
العلاج يكون من ناحية بالتحوّل من دولة الطوائف وحقوقها إلى الدولة المدنية وحقوق المواطنين، ومن ناحية أخرى بتوفير الاستقلال النسبي للبنان عن أوضاع المنطقة، بعدم الإنحياز إلى المحاور الإقليمية، وعلى قاعدة الالتزام بالصراع العربي الإسرائيلي، ودعم القضية الفلسطينية سلمياً.
إزاء ما تقدم، نطرح سؤالاً، هل هناك قوى مهيأة فعلاً، وتعمل جدياً على إزالة المعوقات أمام قطار الدولة في لبنان؟

الدولة مطلب الجميع ، وقيامها ليس بقريب

اسامة وهبي

يبدو أن ممارسات الطبقة السياسية التقليدية والطائفية الحاكمة في لبنان، لا تخدم مشروع بناء الدولة، ولا تشكل مدخلاً للعبور إليها. والمشكلة تكمن أساساً في شكل هذه الدولة، ومواصفاتها، والنظام الذي يحكمها، وهي مسائل ينظر إليها كل فريق سياسي نظرة خاصة.
فقوى 14 آذار، تريد قيام الدولة، وتعمل من أجل ذلك، لكن الدولة التي تنادي بها، ليست بالضرورة، النموذج الذي سيرضي جميع مكونات 14 آذار. بالحد الأدنى، تريد قوى 14 آذار، بناء دولة قائمة على مؤسسات دستورية شرعية، تتولى ادارة دفة الحكم، بعيداً عن منطقتي النفلت والميليشيات. لكن أزمة 14 آذار، تتمثل بكونها الاكثرية النيابية، التي من المفترض أن تكون حاكمة، الا انها تتعرض الى ضغوطات وعراقيل تعيق ممارستها للحكم منذ العام 2005. وعندما تحقق هذه القوى خطوة باتجاه قيام الدولة، لا تستطيع المحافظة على ما حققته، لسوء في التصرف، أو نتيجة استقواء الفريق الآخر بالسلاح.
أما حزب الله، الذي يختصر قوى 8 آذار، والقوى بسلاحه، وبحيئته الشعبية، وعلاقاته الإقليمية، فهو يريد قيام الدولة أيضاً، لكنه يريد الدولة الضعيفة، التي يمكسك بما فصلها، ويتحكم بحركتها. فتراه يعارض كل ما من شأنه تقوية الدولة الحالية. وهذا ما جعله، على سبيل المثال، غير متحمس للهبة الروسية، بتزويد الجيش اللبناني بطائرات الميغ، لأن من شأن ذلك أن يعطي الجيش هبة وقدرة على فرض القانون، وبسط سلطة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية، ابتداءً من نزع السلاح الفلسطيني خارج المخيمات، وصولاً الى ضبط الحدود، ووقف التهريب. رأى حزب الله أنها خطوة جديّة باتجاه ايجاد حل لقضية سلاحه، ضمن استراتيجية دفاعية وطنية، تتولى الدولة السهر على تطبيقها، من خلال مؤسساتها الشرعية.
صحيح أن حزب الله لم يصل بعد الى دولته المرجوة، ولم يستطع التحكم الكامل في ادارة دفة الحكم، لان تعقيدات التركيبة المجتمعية في لبنان، لن تمكنه من ذلك، لكن باستطاعته، أن يعرقل قيام الدولة، التي يرى في قيامها، ما يهدد مشروعه السياسي، وهذا ما حدث في 7 أيار 2008.
والدولة التي نحن في ظلها اليوم، هي مخلوق عجيب، لا ترضي أياً من طرفي النزاع، فلا هي الدولة

معرفة التاريخ للشفاء من جروحه

منى فياض

الأشخاص لا يمتلكون الحرية الحقيقية في الكثير من جوانب حياتهم. وبالتالي، أعتقد أنه لو كانت هذه الأمور أفضل في حياة الناس فإنه على الأرجح أنه لن يكون هناك الكثير من هذه الطاقة التي تدخل في هذا النوع من الحركات السياسية. إذاً، بهذا المعنى أعتقد أن الأمر ربما يكون صحيحاً.

أما أكسيل هونيث فيهتم بالصرعات الاجتماعية ويجد أن الكثير من العذابات والمشاكل الاجتماعية تتخذ معناها عندما ننظر إليها من زاوية الاعتراف reconnaissance. وهذا من ضمن اهتمامه بتسجيل أهمية وجودنا في نظر الآخرين.

والاهتمام بمسألة الاعتراف تعمقت بسبب تحليل مشاعر الاحتقار السلبية والإهانة والتعدي على الكرامة التي لم تكن تبدو سوى تعبير لها طابع سلبي فقط.

وينظر الى النزاعات الاجتماعية بحسب النموذج الكلاسيكي على أنها نزاعات مصلحة. إذ يعتبر ان للأفراد وللجماعات بعض المصالح المحددة سلفاً بحيث ان عدم إشباعها في ظروف معينة يجعل هؤلاء الأشخاص يناضلون من أجل إشباعها. لكن تبين لهونيث ان جزءاً من هذه الصراعات على الأقل يمكن فهمها بشكل أفضل اذا أدخلت الانتظارات الاخلاقية، أي عبر تفسيرها بواسطة مشاعر الشرف المهان والاحتقار ورفض الاعتراف. لكن هذا النموذج المضاد لم يكن يهدف الى تفسير جميع النزاعات من هذه الزاوية. لكن مع الوقت تبين ان باعث كل نزاع هو أخلاقي نوعاً ما لأن بعض النزاعات المشروعة ومطالب الاعتراف المحققة تُرفض تليتها من دون وجه حق. وصارت فكرته ان جميع أنواع النزاعات الاجتماعية، حتى تلك التي تتخذ طابعاً أدائياً مثل إعادة توزيع الملكية يجب فهمها على أنها نزاعات معيارية وكنضالات من أجل الحصول على الاعتراف. هذا مع الأخذ بعين الاعتبار ان لكلمة اعتراف معنى واسع.

في مجتمعاتنا الحديثة يمكن تمييز 3 دوائر مختلفة للاعتراف تلعب دوراً مهماً في فهم ممارساتنا وحياتنا الاجتماعية. وهي مبدأ الحب في الدائرة الحميمة، ومبدأ المساواة في دائرة الحقوق، ومبدأ الاعتراف بمساهمتنا في دائرة الانتاج. تشكل هذه الدوائر قاعدة الحياة الاجتماعية. وأي اغتصاب لأحد هذه المبادئ يعد رفضاً للاعتراف.

ولنظرية الاعتراف المقترحة أساس نفسي وأخلاقي لأن مبعثها مشاعر الاجفاف والغبن ورفض الاعتراف. على المستوى النفسي، نحن أشخاص حساسون وعلى قدر من المشاشة تجاه كيفية تعامل المجتمع معنا. والا فعلى الأرجح ألا يكون هناك الكثير من النزاعات.

وإذا قسنا الأمور في لبنان من ضمن هذه السياقات الثلاث التي أدرجناها تبعاً يمكن عندها فهم ضرورة استعدادنا لتاريخنا الأقرب، أي الحرب الأهلية، والأبعد، أي سياق تكوّن لبنان الحديث وعلاقة طوائفه بعضها ببعض لفهم مشاعر الغبن والحرمان المتركة. تطلب الطوائف اعتراف الأطراف الأخرى بها، خاصة عندما تكون السلطة محتكرة من قبلهم كما حدث حين تأسيس لبنان الكبير وهيمنة المسيحيين (أو الموارنة تحديداً) على مقدرات الدولة.

إن تاريخنا من هذا المنظار هو تاريخ مشبع بالذاكرة الملعبة (من تروما) التي تؤدي الى ردود فعل انفعالية عنيفة وغير قابلة للضبط ما يدخلنا في دورات من العنف المتجدد.

وهذه الذاكرة هي التي تحتاج الى مرهم النسيان وليست الذكريات هي التي يجب أن تنسى. يتطلب هذا عملية خاصة على المستوى الفردي وعلى المستوى الجماعي. وليس المطلوب على المستوى الجماعي إنكار الذاكرة، لكن شفاء هذه الذاكرة المجرحة فقط. وهنا يأتي عمل المؤرخين في استعادة آثار الذاكرة التاريخية والمشعبة بالعذابات التي يؤججها كونها مكتوبة او غير معترف بها ومعتذر عنها. عمل المؤرخ يقوم على تظهير الذاكرة الجماعية من أجل اتخاذ مسافة منها. إن التعرف على هوية الذاكرة الملعبة القابضة على الماضي توقف التماهي معها. حينها نتحرر من ذاكرتنا المؤلمة ويمكننا البدء بحياة جديدة في دولة ديموقراطية وعادلة نريدها جميعنا.

نعيش في لبنان منذ انتهاء الحرب أحداثاً متلاحقة لا تزال تحمل الكثير من العنف والتوتر. وكان الحرب بعد انتهائها وجدت أرضاً خصبة لكي تظل آثارها حية وفاعلة وستبقى كذلك حتى يتم التطهر منها.

وكانت محاضرة "كيف يكتب التاريخ"، للأستاذ والباحث الفرنسي ريمي براغ في الندوة اللبنانية - المستعبدة نشاطها- في إطار سلسلة محاضرات تحت عنوان "نص المعرفة يكتب ايضاً في بيروت"، مناسبة لكي نسترجع عبره أهمية المعرفة التاريخية من أجل فهم الحاضر والسيطرة على مصاعبه. استشهد بفتوته الذي يجد ان التاريخ يوسع النظرة ويرأيه "إن من لا يريد معرفة تاريخ الثلاثة آلاف سنة الماضية فليبق على جهله وليعيش ليوومه". التاريخ يحرق ايضاً فلا يعود الانسان حبيس الحاضر واليومي

شدد المحاضر على ان كتابة التاريخ تتم بواسطة الآثار الرقيقة المتبقية، وكتابة الحاضر لا تتم إلا من آثار هذا الماضي والقيام بتأويلها. واهمية المعرفة التاريخية أنها تجعل نظرنا الى الماضي موضوعية، ما يسمح بتقاسم التاريخ أي بتقاسم معرفته والاتفاق على بعض الوقائع. لأنه في حال احتفاظ كل طرف بوقائعه يصبح الاتفاق على التاريخ المشترك مستحيلاً. إن الاتفاق على الوقائع التاريخية يفقد التاريخ حدته الأمر الذي يفترض شفاء الجروح أو على الأقل الاعتراف بها على أنها كذلك عبر الاعتراف بالأخطاء المتبادلة (المشتركة) التي ارتكبت. وهذا ما حصل بين ألمانيا وفرنسا بعد الحرب العالمية الثانية.

وهنا لا يجب التقليل من أهمية هذه الجروح غير المداواة لأنها تترك آثارها النفسية المدمرة. ولطالما كانت مثل هذه العوامل مستعدة عن دائرة الاهتمام التاريخي، لكن الملفت في الأونة الأخيرة ظهور كتابات تعطيها أهمية وتبني عليها تحليلات واتجاهات جديدة لمعالجة وفهم الصراعات. نذكر هنا اثنان، أحدهما المؤرخ من "مدرسة الحوليات"، مارك فيرون والذي اشترك في الحرب العالمية الثانية، والثاني هو الفيلسوف الألماني أكسيل هونيث. الاول عمل على موضوع الضغينة متسائلاً هل يمكن لقوة المشاعر ان تفسر التاريخ؟ بالطبع دون ان تكون عامل التفسير الوحيد، يطلق فرضيته: ماذا لو أن الغضب بين المجموعات الانسانية يشكل نابضاً مستترا او مخبوءاً او مخفياً في التاريخ؟ يقول ان فكرته جاءت من خلال عمله على فترة الحرب العالمية الثانية التي شارك فيها. لقد لاحظ ضغينة جنود الجبهة ضد المدنيين الذين "عاشوا حياة ناعمة" فيما هم "يموتون" في الخنادق؛ وهذا ما تبينه الرسائل التي تشهد على ان هذه الكراهية الخفية موجودة مثل كراهية العدو. بعد الحرب تواجد الجنود سوياً من اجل تفجير غضبهم الجماعي: لقد خانتمهم زوجاتهم واحتل مكان عملهم ... ان ضغينة المقاتلين السابقين هي شيء قوي جداً.. وهذا هو السبب الذي يفسر بالنسبة له عودة روابط اليمين المتطرف في فرنسا.

كذلك الحال في المستعمرات السابقة في شمال افريقيا. لقد كان العرب يخبئون شيئاً خلف مطالبهم: ليس الاستقلال حقاً هو ما يرغبون فيه (فيما عدا بعض المجموعات) لكنهم كانوا يبحثون عن التعبير عن غضبهم ضد من أهانهم باستعمارهم لهم. بعد احداث 11 سبتمبر اعلن الارهابيون عن "شعورهم بالالهانة" العائد الى طردهم من اسبانيا في العام 1492.

شعر فرّو هنا انه التقط خيطاً مهماً يجب حلطته: معرفة دور الضغينة في تفسير بعض الحروب والثورات والمطالبات.. وهذا لم يتم القيام به سابقاً. ذلك لا يعني البحث عن حقد وضغينة في كل شيء، فاجتياح هتلر لروسيا في حزيران 1941 لا يخضع مثلاً لهذا التفسير. وهو يبرهن ان كراهية اليهود والغضب ضد النخبة او المستعمرين والمنافسات بين الجماعات المتنافسة- المتضادة يمكنها جميعها ان تكون احد محركات التاريخ.

ولقد عبّر فوكوياما في مقابلة حديثة معه عن هذه الفكرة عندما سئل عن قول برنارد لويس بأن العالم الإسلامي يشعر بالغضب الآن، فوافق مفسراً: "كنت أشعر دائماً، بمعنى من المعاني، بأن الكثير من الغضب الذي يدخل في التأكيد العدواني على هوية المسلمين، إنما هو نوع من رد الفعل على فشل التحديث الاوسع في المنطقة، ومن ثم فشل النظام السياسي، لأن الناس لا يمتلكون مشاركة ذات معنى، ولا ديموقراطية، والكثير من

بعد خمس سنوات: صارت المعسكرات أرواحا

محمد بركات



إنفراط 8 آذار
في المقلب الآخر إشتبك عون مع رئيس مجلس النواب ورئيس «أمل» نبيه بري. بدأ الإشتباك إنتخابيا، في قضاء جزين الجنوبي، حول الترشيحات، وانتهى بمعركة خربها مرشح بري سمير عازار لصالح مرشح «التيار الوطني الحر» زياد أسود. ثم انفجر الخلاف على نطاق اوسع خلال السجال حول تشكيل الهيئة العليا لإلغاء الطائفية السياسية، التي طرحها بري وعارضها عون، وصولاً الى مشروع خفض سن الاقتراع، مروراً بالتعيينات الإدارية.

ثم ظهر التمايز بين «حزب الله» وعون، للمرة الأولى منذ توقيع التفاهم الثنائي، عند التصويت على خفض سن الاقتراع. كما برز تباين بين بنشعي والرابية، تحدّث عنه النائب سليمان فرنجية علنا أكثر من مرة، من دون أن يعلن خروجه من «تكتل التغيير والإصلاح». وفي سياق خطب الاوراق لا تخفى العلاقة الناشئة بين فرنجية ورئيس الحكومة سعد الحريري. وفي تطورات الايام الاخيرة فقد صوت وزير حزب الطاشناق إبراهيم دده يان، في الجلسة الوزارية التي أقرت دفعة أولى من

وخضت حملات لتغيير اسم 14 آذار إلى «14 شباط»، تعبيرا عن الذين احتشدوا في 14 شباط 2006 من دون العونيين، وليس الذين احتشدوا معهم في 14 آذار 2005.

فشلت الحملة وظلّت 14 آذار متماسكة. وكانت حرب تموز في صيف 2006. ثم الإنقسام الكبير وأحداث الثلاثاء والخميس الأسودين وصولاً إلى الإعتصام الأمني في وسط بيروت، وصولاً إلى السابع من أيار واتفاق الدوحة.

بعد الدوحة، وبعد الإنتخابات النيابية في العام 2009، في 2 آب الماضي، خرج وليد جنبلاط من باب الأمانة العامة ليسلك الطريق إلى سوريا، قائلاً إنه تحالف «بحكم الضرورة مع شخصيات وأحزاب وقوى اليمين»، ودعا إلى «عدم الإنجرار والإنحياز اليميني وإلى العودة نحو الجذور الوطنية والعروبية واليسارية».

قبل جنبلاط خرج عميد الكتلة الوطنية كارلوس و«حركة التجدد الديموقراطي» من الأمانة العامة، وكاد «حزب الكتائب» أن يصفق الباب وراءه أيضاً بعد خلافات بين النائب سامي الجميل وبعض المندوبين في الأمانة العامة.

في الثامن من آذار الماضي احتشد ما قيل إنهم مليون لبناني ولبنانية، في ساحة رياض الصلح بشكل خاص، وافضوا على المناطق المجاورة، لشكر سوريا: «سوريا حافظ الأسد، وسوريا بشار الأسد، وسوريا الشعب الأبّي الصامد المقاوم»، على ما قال يومها الخطيب الأساسي، الأمين العام لـ«حزب الله» السيد حسن نصر الله.

بعد أيام قليلة، كان الرابع عشر من آذار: «سوريا اطلعي برّا»، هتف أكثر من مليون لبناني، وقيل إنهم تخطوا المليون ونصف المليون. وكانت شعارات «المفاجأة» وأشهرها: «فاجأناكم مووو».

في مثل هذه الأيام، قبل خمسة أعوام، ولد تحالفان سيرسمان وجه لبنان لنصف عقد، وربما أكثر. فهل مازال هذان التحالفان - المعسكران قادرين على الوقوف صفيين متراصين في مواجهة بعضهما البعض، بعدما تراجع الإنقسام الإقليمي والدولي وحلت محله لغة الحوار ولهجاتها العربية والأجنبية؟

الله، في مواجهة «الحزب الديمقراطي اللبناني» برئاسة طلال أرسلان، في قضاء بعدا - عاليه.

قبلها كان العماد ميشال عون قد خرج من تحالف 14 آذار، في بداية مشوار لم يطل، للتحالف مع قوى الثامن من آذار. كان مندوبو «التيار الوطني الحر» في اجتماعات 14 آذار يرفضون اتهام سوريا بالإغتيالات والتفجيرات هنا وهناك.

بعدها كانت «ورقة التفاهم» بين «حزب الله» و«التيار الوطني الحر»،

بعد أسابيع قليلة من يوم الرابع عشر من آذار 2005 أعلن عن «التحالف الرباعي»، الذي خلط الأوراق وشكّل صدمة لجمهور 14 آذار. إذ أعلن عن تحالف، تبين أنه إنتخابي لاحقاً، بين «حزب الله» وحركة «أمل» من جهة، وبين «القوات اللبنانية» و«الحزب التقدمي الإشتراكي» و«تيار المستقبل» من جهة أخرى.

كان تحالفاً محيراً، جمع مرشحا لـ«القوات اللبنانية»، في سابقة قد لا تتكرّر في تاريخ لبنان، على لائحة لـ«حزب



التوازن السياسي منذ اتفاق الدوحة». ويشدد على أننا «في مرحلة الحد من حدة الاصطفافات السياسية لكن لسنا في وارد إلغائها، خصوصا أن هناك ملفات أساسية ماتزال تشكل هواجس سياسية وطائفية لم تستطع الدوحة حلها بشكل نهائي، أهمها سلاح حزب الله».

أما كيوان ففرحة مما يجري: «تفكك التحالفات وتشكل غيرها وتفككها وتشكل غيرها ومرونة التحالفات شرط أساسي لتكون هناك ديمقراطية»، لكن في الوقت نفسه تدعو إلى أن «يكون هناك حدا أدنى من الاستقرار السياسي وأن يكون للتحالفات أساسات وبرامج».

المعسكرات المترامية

رغم ما سبق، فإن داعمي سلاح «حزب الله» يجمعهم هذا الدعم، وإن فرقتهم السياسة، من كرامي إلى دده يان، واعتراضات قانصو وكرامي يمكن إدخالها في إطار «التميزات» و«الزعل». لكن هذا الزعل لا يلغي حقيقة أن التحالفات باتت رخوة، وأن المتحالفين تجمعهم «الاستراتيجية» وتفرقهم «الزوارب» السياسية.

كما أن داعمي العبور إلى الدولة والمحكمة الدولية يجمعهم هذا الدعم، وإن فرقتهم الطرق الداخلية والخارجية. و«زعل» و«إدّة يشبه «زعل» الوزير نسيب لحدود و«زعل» الجميل في بعض الأحيان.

تراخي المعسكران، ولم يخرج منهما، بشكل حقيقي، إلا جنبلات، الذي قرّر الوقوف في الوسط، لتدارك سقوط طائفته، المحاصرة بالديموغرافيا، في وديان المعارك الخاسرة مع الطائفة الشيعية، التي تحاصر الجبل.

رغم كل ذلك فإنه ثمة روح آدارية تلقي بظلالها على السياسة في لبنان. والروح لا يمكن التقاطها، ولا معرفة مكوناتها. ويمكن القول، في ختام الحديث عن تراخي المعسكرين، وفي خضمّ الأسئلة حولهما، إنه بعد خمس سنوات، صارت المعسكرات أرواحا.



ومجلس النواب، هي التي تحدّد طبيعة التصويت. كأن القوى السياسية باتت تعمل «على القطعة»، بعدما كانت تعمل على طريقة «المقطوعة».

المرحلة الإنتقالية: تحالفات جديدة؟ كيوان توافق على ما سبق: «نعيش مرحلة انتقالية طبيعية، وبعد تفكك 8 و14 سنشهد إعادة تشكل تحالفات جديدة بحسب القضايا التي ستطرح، أي على القطعة، لكن ربما في مرحلة أخرى قد تنشأ أحداث جديدة تشكل تحالفات جديدة».

وإذا كان أمر التحالفات الموسمية قد يقلق السياسيين، إلا أنه سيريح البلد. والنظام السياسي اللبناني سيبدو، بصر النظر عن عطفه الطائفي، نظاما ليبراليا فيه تعددية مشروعة في الآراء، وهذا شيء ثمين جدا وقيمة مضافة للبنان».

أما سلامة فيعتقد أنه «من أهم مميزات المرحلة الإنتقالية هو تغيير التوازنات، الإقليمية أو المحلية»، وفي رأيه أنه «إلى أن ينشأ توازن جديد، تظل المرحلة الإنتقالية مستمرة»، ويتابع: «في لبنان نعيش تغيرات في السياسات الإقليمية. فقبل العام 2005، كان هناك محاولة لتغيير التوازنات الإقليمية عبر سياسة أميركية أرادت، من خلال وجودها في العراق، تغيير الأنظمة السياسية في المنطقة. سورية رفضت هذا المشروع وسياسة الولايات المتحدة في المنطقة، مددت في لبنان للرئيس إميل لحود ردا على القرار 1559».

بعد هذه العودة يرى سلامة أن «الحقبة الماضية كانت حقبة اللاتوازن، في محاولة تغيير التوازنات في المنطقة، وهي أدت إلى حالة لاتوازن داخلي. واليوم نشهد محاولة إنتقال من اللاتوازن إلى التوازن. والسبب الرئيسي للعودة إلى التوازن هو التغيير في سدة الرئاسة في الولايات المتحدة وتغيير سياستها في المنطقة، فلم تعد تسعى إلى تغيير جذري في المنطقة»، ويخلص إلى أننا نعيش «محاولة استرداد

قاسية، أقول إن تسمية 8 و14 كانت تسمية محمومة وحادة لا تعبّر بشكل صحيح عن معنى التحالفات التي انعقدت بعد الاحداث الأليمة في العام 2005 وما تبعها».

كيوان التي تتحدّث عن السياسة من موقع تقول إنه مستقل، ومن موقع أكاديمي، تعتبر أنه «من الأساس لم يكن هناك تلاحم كبير بين الفرقاء. فتسمية 14 تدلّ على الجمهور الذي احتشد في 14 شباط بعد دفن الرئيس الشهيد رفيق الحريري وفي 14 آذار»، وتكمل شارحة تخلخل هذه التسمية بعد خروج عون من التحالف وبعد «التحالف الرباعي».

أما بروفيسور العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية - الأميركية، الدكتور عماد سلامة، فيؤكد أن «معسكري 8 و14 ما عادا كما كانا، وخروج جنبلات من 14 آذار أحد دلائل تخفيف حدة الاصطفافات أو خلطها، وهذا شيء واضح».

وفورا ينتقل سلامة إلى موضوع سلاح «حزب الله»، قائلا: «لكن وجود السلاح في يد طائفة دون الطوائف الأخرى يشكل هاجسا أساسيا. ولا بد، لسحب الهواجس، من أن يكون هناك نوع من التوافق على كيفية وجود هذا السلاح واستعماله بين الطوائف من دون أن يكون محصورا».

هكذا يعتبر سلامة أن الإصطفاف مازال موجودا، وإن خفت حدته. ويوافق سلامة وكيوان على أن لبنان يعيش في مرحلة إنتقالية. مرحلة لا تحالفات واضحة فيها، أو قل أن التحالفات فيها تتسم بمرونة لافتة، والأهم أنه لم يعد هناك «معسكرات حديدية».

الموضوع المطروح، أو القضية المطروحة على طاولتي مجلس الوزراء

التعيينات، في اتجاه مختلف عن تصويت زملائه من وزراء «التغيير والإصلاح»، الذي ينتمي إليه دده يان. وهو قال بعد الجلسة إنه لم يخرج من «التغيير والإصلاح»، لكن «ضميري أملى عليّ أن أصوت مع التعيينات من منطلق وطني بعيدا عن الحساسيات، بعدما شعرت أن التعيينات ستطير إذا لم أصوت، لأن صوتي كان حاسما».

أيضا في الجلسة نفسها كان لافتا تصويت الوزير عدنان السيد حسين في الاتجاه المختلف عن نصويت وزراء «حزب الله» وعون. السيد حسين الذي صوّف عند تشكيل الحكومة، بأنه وديعة من «حزب الله» لدى فريق رئيس الجمهورية وبأنه الوزير الملك الضامن للثلاث المعطل.

وجاءت مناسبة تشكيل هيئة الحوار الوطني لتكشف عن المزيد من الإنشاقات داخل معسكر الثامن من آذار، عبر عنها، على الأقل، موقف الوزير عاصم قانصو المعترض على عدم تسميته ضمن المشاركين في الحوار والإكتفاء بالوزير أسعد حردان ممثلا لحزبي «القومي السوري الإجتماعي» و«البعث».

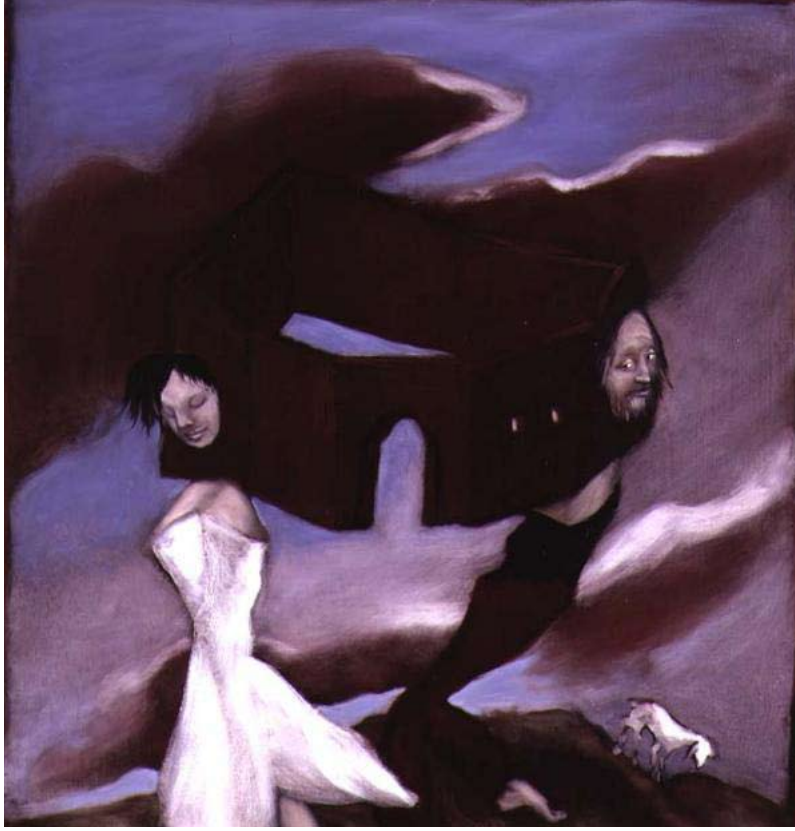
أيضا فإنه في بداية آذار «إنتفض» الرئيس عمر كرامي على المعارضة، وأعلن خروجه من تحالف الثامن من آذار، رغم إصراره على الإستمرار في دعم سلاح المقاومة والبقاء في المعارضة. معارضة لا شك تختلف عن المعارضة التي كان «حزب الله» وعون جزء منها قبل دخولهما إلى الحكومة الحالية.

إنهاء التسميات المحمومة والحادة الدكتور فاديا كيوان، مديرة معهد العلوم السياسية في الجامعة اليسوعية، تعتبر أن «انفراط معسكري 8 و14 كلمة



في النفاق اللبناني الطوائفي واستمرار حلقة العنف المفرغة

حسين عبد الحسين



الظروف لينقلب ويعطي كل واحدة منها حظوظا افضل في الانفراد في الحكم، وربما مشاركته مع الطوائف الاخرى.

الشيعة يبررون استخدامهم العنف بحق الطوائف الاخرى على انه تعويض في وجه ظلم لحق بهم منذ اول يوم حرم فيه امامهم علي بن ابي طالب، وسلالته من بعده، من حق الخلافة على المسلمين، فيما السنة يضمرون الكراهية للشيعة، ويعتبرونهم بمثابة عبيد ثاروا على اسيادهم. اما الدرروز، فيجدون صعوبة في الابقاء على مناطقهم نقيه طوائفيا، من دون الزحف الشيعي المتواصل نحوها.

بدورهم، يصر المسيحيون على سيادة فقدوها منذ زمن بعيد، لا بسبب تناقص اعدادهم وبرز مسلمين يضاؤونهم في النفوذ المالي والعلاقات العالمية فحسب، بل بسبب رعونة سياسية مستمرة للزعماء المتوالين على قيادة الطائفة المسيحية، والتمسك بصيغة مذهبية فيما هم يتحولون الى اقلية، ومن مصلحة الاقليات دوما الاستناد الى العلمانية - التي تقهر الطائفية.

لكن الشخصية القبلية والمكابرة ما زالتا تسيطران على الوعي الذاتي المسيحي، يرافقهما شعور بالعظمة بلغ حد الجنون لدى معظم زعماء المسيحيين.

الطوائف اللبنانية، شعوبا وزعماء، تكره بعضها البعض كرها شديدا، وغالبا ما تعقد مصالحتات غير قابلة للحياة، مبنية على غالب ومغلوب، وما يلبث المغلوب ان تتحسن اوضاعه فينقلب على الغالب، ويستمر لبنان في حلقة مفرغة من العنف والعنف المضاد في نسخة محدثة عن الحرب القبلية الشهيرة المعروفة بداحس والغبراء.

والحالة هذه، فيما يحاول الشيعة ترسيخ حكمهم وسيطرته، تنتظر الطوائف الاخرى فرص الانتقام والتشفي من هذه الطائفة، ويتعلق بصيص الامل بعدالة دولية، يسميها الشيعة ومناصريهم حربا اهلية، ويخبؤون ادوات عنفهم لفرص سطوتهم وتعطيل كل عدالة خلف صراع مزعوم مع اسرائيل، وتتداخل القوى الاقليمية، فتصب الزيت على النار، وتبقي لبنان في دوامته التي تغرق في غباء مواطنيه وتفاهة وطموح زعمائهم.

من أقبح ما يسود الشخصية اللبنانية، إن جاز التعبير، هو النفاق. فاللبنانيون غالبا ما يتعلقون بالشكل على حساب المضمون، وهذا ما يجعل اللبناني عموما مبتسما ومرائيا، حتى في الاوقات التي يشعر فيها بغضب او حزن او احباط.

والسياسة في لبنان على مذهب مجتمعا، فيها حديث دائم عن سعي الى تعايش بين الجماعات القبلية، المسماة طوائف، وتكرار للحديث الباهت نفسه عن المصالحات والتسويات واعلاء مصلحة البلاد ومواجهة العدو الخارجي، يرافقهما توتر سياسي دائم، وجرم تحت الرماد، ومخاوف من تكرار اندلاع النزاع الاهلي في اية لحظة.

ويتجلى النفاق اللبناني حينما ينبري اهل العقد والربط، والاعلاميون الموزعون بين بلاط هذا الزعيم او ذاك، الى اخفاء الكثير من الجرم، تحت قليل من الرماد، وهو ضرب من الاستخفاف بعقول الناس.

والقانون اللبناني غالبا ما يأتي الى نجدة النفاق والمنافقين، فان صدر تصريح او طبعت مقالة تصارح اللبنانيين حول امراضهم القبلية الطائفية، بصراحة تخرج عن حدود الصراع الطوائفي المتعارف عليها في العلن، تجد النيابة العامة والاجهزة القضائية تدعي على فلان بتهمة اشعال فتنة طائفية، وكأن الفتنة في لبنان تنتظر مقالة صحافية كي تتدلع. في لبنان، مسيحيون ومسلمون.

لاسباب وظروف أتت عليهم عبر التاريخ، وصل المسيحيون الى بحبوحة اقتصادية قبل اقرانهم المسلمين، وحولوا قوتهم الاقتصادية الى نفوذ سياسي لدى الامم، فأنشأوا لبنان بحدوده الحالية، في وقت صادف ان ازدهرت فيه صناعة الدول ورسم خرائطها. ولأن المسيحيين تمتعوا بنفوذ مالي وسياسي في تاريخ دولة لبنان، فهم سيطروا على مقدرات البلاد، وتصرفوا - على غرار اي ميسور في وجه اي نظير له اقل حظا - بتعالي وتكبر في وجه المسلمين، وخصوصا في وجه شركائهم السابقين في جبل لبنان، الدرروز. واستبدل المسيحيون الدرروز بشركاء جدد هم المسلمين السنة، فانفض الدرروز، ورافق عملية انتفاضتهم، بمؤازرة فلسطينية، حرب اهلية، انتهت بفوز الشيعة.

وفوز الشيعة جاء لان الدنيا دولاب، وبعد ان كرس الالباء المؤسسون نظام التفرقة الطوائفي منجها في البلاد، فدارت الدنيا، واصاب الشيعة بعض الثراء جراء هجرتهم الافريقية، ولاحقا على مقياس اكبر بكثير بسبب المال السياسي الهائل الذي صبته ايران على رؤوسهم على شرط تبنيهم لثورتها، التي اصبحت تأكل نفسها اليوم.

مع تبدل الظروف، ثار الشيعة على حكام لبنان، فاطاحوا اولاً بالمسيحيين، ثم الدرروز، حتى وصلوا الى السنة، فحاولوا تفادي الاصطدام بهم، ثم باثروا بـ «دعوتهم».

الجولة الاخيرة من النزاع الاهلي حصلت فيما جيش لبنان الوطني وقواه الامنية خائرة، كالعادة، في كل استحقاق تحتاج فيه البلاد الى قوة حازمة لحفظ النظام، فيأتي الجيش - وعلى رأسه دائما اكثر الموارنة الطامحين للعب ادوار سياسية بالوصول الى رئاسة الجمهورية - ويدخل في السياسة، في لحظة، وتتهار كل الامل المعقودة على مقدرته في الحفاظ على السلم الاهلي.

وبعد الحرب الاهلية القصيرة في ربيع العام 2008، عادت الطوائف الى عاداتها في النفاق: مؤتمر اقليمي برعاية دولية، وتبويس لحى، وتسويات كاذبة لا تعني، كما في المرات السابقة، الا استسلام فريق امام الاخر، والاعتراف بقوى الامر الواقع.

في ايار 2008، اعلنت الطائفة الشيعية في الدوحة انتصارها على تحالف الطوائف الاخرى ضدها، بعدما نجحت السياسة السورية الذكية في اثارة التفرقة بين التحالف الطوائفي، وتطويع ركنه المسيحي ميشال عون، الذي ينظر الى قدراته السياسية المتواضعة بكثير من اللوهمية. لكن اتفاق الدوحة، كما سلفه اتفاق الطائف، والميثاق الوطني الذي سبقه، واعلان دولة لبنان الكبير، واتفاقية انشاء متصرفية جبل لبنان، وقبلها معاهدة القائمقاميتين، كلها حبر على ورق، ويبقى القانون السائد هو الناموس القبلي، وفيه الغلبة للاقوى.

والشيعة في لبنان، على عكس ما اعلن قياديهم سابقا، لم يروا حرجا في استعارة ميليشيا المقاومة لاغراض تاديب الطوائف الاخرى. اما النتيجة، فمصالحة طوائفية كاذبة، ينتظر في اثنائها الشيعة الحصول على هيمنتهم بتنازل الطوائف الاخرى، التي تنتظر بدورها دولاب

الحنين إلى الرفض

سمير قصير

والمكافأة ليست فقط ان تجلس اسرائيل مع الاردن او لبنان او سوريا لتفاوضها حول توزيع المياه العربية. فاذا كان الخوض في موضوع المياه، على سبيل المثال، مكافأة عظيمة، فانه لا يتطلب بالضرورة مفاوضات متعددة الطرف. والارجح ان تصر اسرائيل على البحث في هذا الموضوع في المفاوضات الثنائية، اذا ما استمرت. المكافأة الفعلية، وهنا يكمن المعنى العميق للاجتماع الموسكوبي، هي ان تجلس اسرائيل مع دول الخليج لتفاوضها في النفط والتجارة والمال، ناهيك، بدول المغرب.

ويزيد من الثمن المدفوع عربيا ان دول الخليج قبلت المشاركة في اجتماع موسكو، وهي تعلم برفض سوريا ولبنان الحضور. كما انها لم تضغط من اجل الزام الولايات المتحدة بتعهداتها في شأن التمثيل الفلسطيني، وان يكن ذلك لا يقلل من المسؤولية التي تتحملها منظمة التحرير في اصفاء بعض الشرعية على اللقاء، بقرارها الاضطراري.

من البديهييات في العلاقات الدولية ان الاعتدال لا يستقيم الا بشيء من الرفض، والا تحول تساهلا، كما اثبتت تجربة الرئيس المصري الراحل انور السادات مع رئيس الحكومة الاسرائيلية السابق مناحيم بيغن. والرفض لا يعني المهاترة التي عودنا اياها دعاء الرفض القدامى الذين فقدوا كل صدقية. وهو لا يعني ايضا المزايدة التي لا تركز على اي عنصر قوة كالتي يلجأ اليها دعائه الجدد، الاصوليون الذين يؤسسون رفضهم على الدعم السخي من العرب الموجودين في موسكو. الرفض هو، في الاساس، وعي لقدرة العرب على تعطيل سياسة تضر بمصالحهم، وهم يملكون بالتاكيد مثل هذه القدرة، وان افتقدوا القوة اللازمة لفرض سياسة اخرى.

ان المشكلة هي، تحديدا، في غياب وعي مشترك ومصالح مشتركة، وذلك نتيجة ما اوصلتنا اليه الحروب الصغيرة المفتعلة بين العرب منذ السبعينات. ولكن، هل يمكن للتساهل ان يستمر، اذا جبه بحكومة اسرائيلية ترفع سقف مطالبها بشكل يمس المصالح الحيوية لدول عربية ارادت ان تقنع نفسها انها «دول دعم» وليست «دول مواجهة»؟

لم يكن من السهل يوما على العرب القبول بميزان القوى مع اسرائيل. وقد مضى وقت طويل قبل ان يتقبل معظمهم فكرة التعايش مع امر واقع كان ولا يزال يستمد سطوته من النظام العالمي، ايا يكن شكله. وقد اخذ حتى الرفضون الاكثر جهرا برفضهم يخضعون لهذا المنطق، احيانا من حيث لا يدرون، فيما حاول البعض الآخر عقلنة «الاعتدال»: فراهن على امكان تعديل ميزان القوى بالسلم بعد ما فشلت الحرب في احقاق الهدف. هكذا اضحى التسوية منذ سنوات الافق الذي يحدد تصرف سائر الاطراف العربية المعنية مباشرة بادارة الصراع مع اسرائيل. وقد اكدت حرب الخليج هذا المنحى، علما ان المسعى العراقي لبناء قوة عسكرية فاعلة لم يخرج لحظة عن افق التسوية، اذ حاول فقط تحسين شروطها.

بيد ان الرضوخ للواقع وللواقعية، لم يطفئ جذوة الرفض بل على العكس، اثار انتصار الواقعية الذي ادى الى اطلاق عملية التسوية الراهنة نوعا من الحنين الى الرفض. وينبع الرفض بالطبع من شعور بالمرارة يحدثه في نفوس الكثيرين من العرب تحكم الاقوياء، كما عبر عنه خطاب الرئيس جورج بوش في مدريد. فقد رسم الرئيس الاميركي في هذا الخطاب صورة جديدة للشرق الاوسط «تمنى» على اهله الاقرار بها، وهو يعلمهم في الوقت نفسه انهم لن يحصلوا الا على جزء يسير من حقهم. ومع بدء المفاوضات المتعددة الطرف في موسكو، تزداد المرارة ويشد معها الحنين الى الرفض.

فالمطلوب من العرب في اجتماع موسكو لا يغيب على احد: فتح ابواب الشرق الاوسط امام اسرائيل كحافز لانخراطها في مسيرة التسوية. بهذا المعنى، استعاد الاميركيون مفهوم المؤتمر الدولي في جانبه المفيد في نظرهم، وهو الجانب الذي كان بعيدا عن ذهن العرب يوم كانوا يطالبون به. وتعلن الادارة الاميركية، بلجوئها الى مفهوم منقوص للمؤتمر الدولي، ان المكافأة التي كان لا بد من اعطائها لاسرائيل ثمنا لما قد تقدمه من «تنازلات»، سوف تعطى لها من دون مقابل. وهي بذلك تغلب مفهوم «السلام في مقابل السلام» على مبدأ «السلام في مقابل الارض» الذي تؤكده قرارات الشرعية الدولية.

«السوريون».. هكذا بإطلاق!

أحمد مولود الطيار

لكن في واقع الحال، فإن سوريا كلها تؤخذ رهينة، كرمى لعيون «راستم» الأمر الواقع. ويدرك النظام جيدا أنه بذلك يحاول قطع الطريق على ما ستتمخض عنه المحكمة الدولية لمحاكمة قتلة الشهيد الحريري ورفاقه، عبر نظرية «المؤامرة» التي تلقى أذانا صاغية للأسف، وقد غدت «ثقافة» جمعية.

لا يمكن قول أي جديد في الدروس المستخلصة من الاستبداد قديمه وجديده، ولا تأتي أكثر نسخه تطورا، النظام السوري، بشئ ذي معنى في هذا المضمار. انما الجديد أن الاستبداد، والنظام السوري هنا، يكسب دائما حلفاء موضوعيين يعينونه على تنفيذ مآربه، فيأتيه المدد من حيث لا يدري ولا يتوقع— مقال التويني نموذجاً—، حيث أن من يعتقدون أنهم خصوم لنظام كهذا، لا يدرون أنهم يقدمون له خدمات جليلة.

في مقال قصير لا تتجاوز كلماته الأربعمئة كلمة، تتردد كلمات «السوري» و«السوريون» و«السورية» سبع أو ثمان مرات دون ضبط، وتكفل الكاتبة مقالها في نهايته فتقول: «نعم لقد اخطا اللبنانيون بحق سوريا والسوريين، والرجوع عن الخطأ فضيلة، ولكن الا يجب ان تشمل الفضيلة الجميع، بمن فيهم السوريون، وان يبادروا الى الاعتذار من اللبنانيين، حتى نظوي تلك الصفحة المؤلمة من العلاقات فتصير حقا اخوية؟».

ما يقع فيه كثير من الساسة اللبنانيين أيضا، وتحديدا من بعض قادة 14 آذار، استخدام «السورية» و«السوريون» كنعيت على عواهنه، دون انتباه. فيغدو السوري وسوريا كرة تتقاذفها أرجل من يريد «شكرا سوريا» (والشكر هنا موصول لنظامها، وبنوعية المقاومة بعد الشكر، كما هو معروف، قدمت عربون وفاء لرئيس جهاز مخابراتي) ومن يريد سبها. ونضيق كسوريين هنا وهناك، مرة عبر اختزالنا ب «سوريا الاسد»، ومرة عبر مطابقتنا بنظام لا حول لنا ولا قوة تجاهه.

درج كثير من الكتاب والمحللين اللبنانيين على الخط وغياب الخطوط الواضحة، في استخدامهم لمفردات «سوري» و«سورية» و«سوريون»، في معرض انتقادهم أو شتمهم أو مديحهم أو مطالباتهم للنظام السوري، حيث تضيق خطوط التماس بين الصفة والموصوف.

ولا داعي للنقد هنا، لو أن من تنتقدهم محسوبون على قوى إلمية خارقة، حيث الخط هناك يتم قصدا على تلك الخطوط، من اجل احداث مماهة كاملة بين الوطن و«سيد الوطن». أما أن يأتي ذلك الخط، من خصوم حقيقيين دفعوا أكلافا باهظة في مقارعتهم للنظام السوري، فذلك يحتاج الى نقد ونقد.

آخر الأمثلة لما يذهب اليه هذا المقال من نقد، مقال في صحيفة لبنانية مهمة لكاتبة مهمة، لا يشك عاقل في مدى صدقها في مقارعة الظلم والاستبداد.

«ومتى يعتذر السوريون»، لنايلة التويني. النهار 2010/3/15

لا اعتراض فيما ذهبت اليه الكاتبة حول ما تطالب به النظام السوري في كل ما ارتكبه ويرتكبه كل يوم بحق لبنان دولة وشعبا وقيادات، لا بل يمكن كتابة مجلدات واطافة قصص كثيرة حول نظام استباح كل شيء في ذلك البلد الجميل.

مفهوم لدى الكاتبة ولدى الكثيرين من تقصد بمقالها. ولكن، هل يفهم كثير من اللبنانيين والسوريين ما ذهبت اليه عبر استخدام (السوريون) هكذا وباطلاق؟

حاول النظام السوري ونجح بنسب كبيرة وبعد مقتل الحريري وبعد توجيه أصابع الاتهام له، في استنارة مشاعر السوريين عبر ديماغوجيته الأثيرة، في اللعب على استنارة غرائز القومية والوطنية، محاولا تصوير الامر بين وطنية لبنانية ووطنية سورية، في محاولة منه للتغطية على حفنة من الضباط استباحوا سوريا قبل لبنان، وفي لعبة ذكية، عبر استنفار الداخل وتصويره للأمر أن كرامة سوريا مهددة.

عن المقاطعة الأكاديمية وقضية ساري حنفي



في فصل نيفي كوردون)، وشرذمة الأراضي الفلسطينية التي قسّمت من قبل إسرائيل وفق النظام الجديد إلى ثلاث مناطق (أ، ب، ج)، وآليات الدمج الكولونيالي: ضم أراضى إلى المستوطنات اليهودية، فتح المجال للعمالة الفلسطينية (كما في فصل ليلى فرسخ)، أو التبعية الاقتصادية (فصل كارولين أبو سعدة)، مما يجعل لهذا النظام الاحتلالي سمة مختلة التوجهات بين المحتل ومن هم تحت الاحتلال (فصل رونن شامير).

”إذا أردت أن تسكن اليوم بأمان في الضفة الغربية، عليك أن تعرف حدود منطقتك وترى العربات العسكرية، عليك أن تتعلم التعايش مع مساحات مجزأة وأسلاك شائكة وبوابات تغلق الطرقات وتجعلك تنتظر ساعات طويلة على نقاط التفتيش..“ هكذا، تؤكد مقدمة الكتاب أن الاحتلال ينظم هذا الواقع بطريقة منهجية مستخدماً القوانين المعقدة واللوائح، ويساعده جهاز بيروقراطي لا يمكن التنبؤ بقراراته، كما يسيطر وفق قراراته الاستثنائية على التدفقات الاقتصادية، والاستخدام المنهج للعنف العسكري. وتبين هيليا ديان كيف أن إسرائيل قد طوّرت نظام الفصل العنصري بإقامة حدود محلية (domestic borders). ومقتضية أثر إيتين باليار، تُظهر أن هذا يُعتبر نقلة

الإسرائيلية التي دانتها باعتباره «مطبوعة تهدف إلى نزع الشرعية عن دولة إسرائيل». «سلطة الإقصاء الشامل: تشریح الحكم الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة» يقدم تحليلاً مفصلاً لهيكلية وآليات نظام الاحتلال والطرق التي تلجأ إليها إسرائيل لنشر تقنيات القوة ومنظومات السيطرة والهيمنة للاستمرار في إحكام قبضتها على المناطق الفلسطينية. وهو كتاب حرره ساري حنفي الباحث الفلسطيني في علم الاجتماع والاستاذ في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى جانب كل من وادي أوفير، أستاذ في الفلسفة في جامعة تل أبيب، وميخال جيفوني أستاذة في النظرية السياسية في جامعة بن غوريون. وجمع الكتاب مجموعة من الدراسات قام بها باحثون مناهضون للصهيونية وداعمون للقضية الفلسطينية، كما تناول نظام السيطرة على الأراضي المحتلة الفلسطينية من خلال خمس آليات: الإخضاع من دون أي حقوق للفلسطينيين، والفصل، والدمج الاستعماري، وتطبيع حالة الاستثناء، وأخيراً التواطؤ بين سلطة الاحتلال والمنظمات الإنسانية. من هنا جاء عنوان الكتاب «سلطة الإقصاء الشامل»، أي سلطة تتجسّد باستخدام آليات الفصل: الخط الأخضر لفصل اليهود عن الفلسطينيين، وفصل السكان الفلسطينيين عن بعضهم (كما

ليس سهلاً الجزم على الدوام بجدوى المقاطعة الأكاديمية لإسرائيل حين تكون أشكال هذه المقاطعة تعني الغياب عن مؤتمرات ونقاشات هامة ينبغي الرد فيها على الدعاية الإسرائيلية وعلى المواقف الداعمة لها.

وإن كانت وجهة نظر المقاطعين مصيبة أحياناً لجهة نزع المشرّعية الأخلاقية عن الأكاديميين المؤيدين للاحتلال والاستيطان ومصادرة الأراضي، فإن القائلين أيضاً بعدم ترك المجال لهم لينفردوا بتقديم مواقفهم تبدو مصيبة بدورها، ويمكن لمقيم في الغرب أن يفهمها وهو اللامس أهمية الإعلام والأكاديمية في التأثير على الرأي العام ومن خلاله على السياسات والمواقف والأدبيات السياسية.

المسألة إذن ليست بهذه البساطة، ولا هي قضية ينبغي الوقوف أمامها من دون نقاش لحالاتها حالة وظرفاً وظرفاً، من أجل اعتماد الخيار الأنسب والأكثر إفادة. فالمقاطعة ليست الهدف بذاتها، تماماً كما ليست المشاركة هدفاً، بل الهدف في الحالين تعرية الاحتلال العنصري والموالين له، والدفاع عن حقوق الفلسطينيين في الحرية والاستقلال وإقامة دولتهم.

وإذا كانت بعض المواقف الداعية إلى إسقاط المقاطعة من القاموس السياسي مدعاة نقد ومساءلة، فإن الدعوة إلى المقاطعة العشوائية لكل ما هو إسرائيلي (وأحياناً يهودي) مدعاة استنكار ورفض ليس لغباؤها فحسب، بل لإساءتها للقضية الفلسطينية أيضاً. فمقاطعة أعمال يشارك فيها إسرائيليون معادون للاحتلال ورافضون للفكرة الصهيونية ومؤيدون للحقوق الفلسطينية لا تبدو أكثر من ضرب غضب لا يميز بين المواضيع الواجب توجيه الغضب إليها وبين سواها. ولعل قضية ساري حنفي وكتاب «سلطة الإقصاء الشامل» الذي ساهم في إعداده وتحريره مع كتاب إسرائيلييين ترحوا ثقافة الاحتلال في الأراضي الفلسطينية وعرضوا لممارساته ووثقوا لانتهاكاته نموذج من نماذج الغضب العشوائي الذي يستسهل اللجوء إليه بعض «المقاطعين». والحملة التي تعرض لها الرجل لا يمكن فهمها خارج العشوائية أو المزايدة وبحث البعض ممن وقعوا عراض ضده عن أضواء وبطولات وهمية، علماً أن قسماً منهم درس أو درس في جامعات غربية فيها طلاب وأساتذة إسرائيليون ليسوا بأكثرهم مناهضين للاحتلال! فهل كانوا يقاطعون صفوفهم وكياناتهم واجتماعات الاساتذة فيها عند حضور إسرائيلييين لها؟

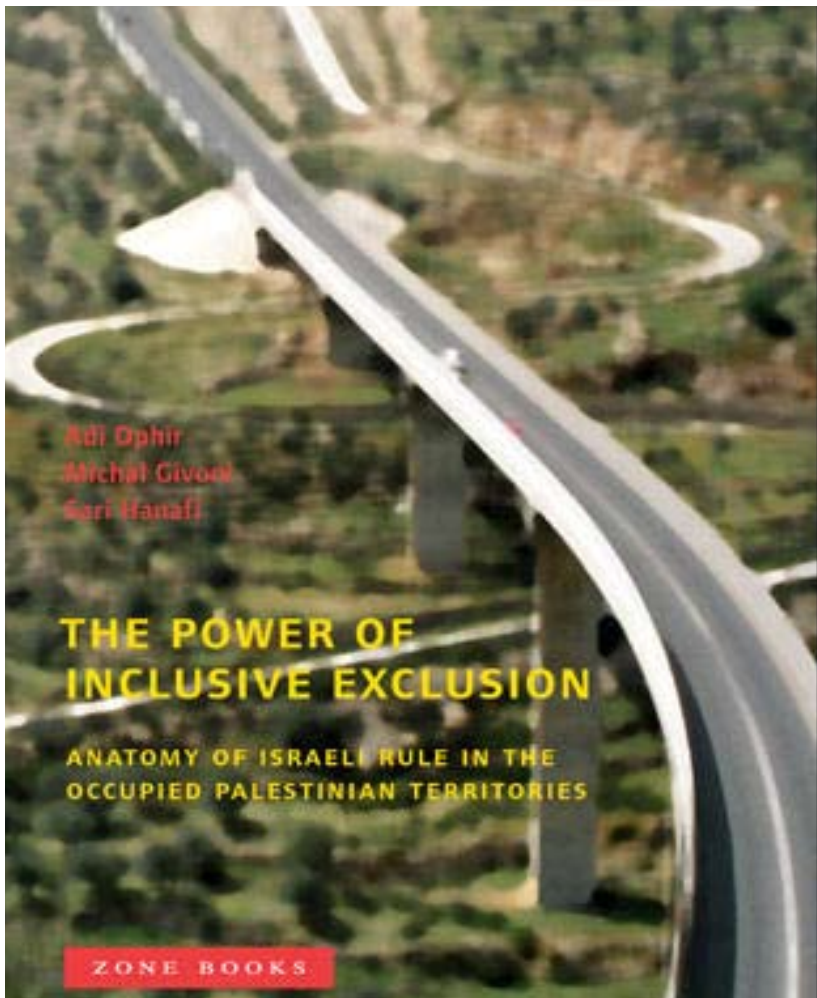
إن تحويل المقاطعة إلى فكرة أيديولوجية، وإلى هدف ثابت لا علاقة له بفلسفة إسقاط المشرّعية الأخلاقية والسياسية عن جهة تمارس التنكيل والاستباحة والقتل أو تدعّمه أو تغض الطرف عنه هو إسهام في الخلط بين أصدقاء القضية الفلسطينية وأعدائها. فلنتخيل أن المؤرخ إيلان بابي (ونشرنا له في عدد الأفق في حزيران 2008 نصاً في ذكرى النكبة) مطلوبة مقاطعته مثلاً، أو أن الناشط الحقوقي والكاظم ميشال فرشفوسكي منبؤد من يقابله ومتهّم بالتطبيع! كيف ندير الصراع الثقافي إذن؟ وكيف ندعم مثقفين مثل هؤلاء في معركتهم في وجه العنصرية والاحتلال؟ وبمن نتشبه؟ بإدوارد سعيد ومحمود درويش ولهما صداقات وأنشطة ثقافية مشتركة مع يهود ومع إسرائيليين، أم ببعض القوميين والإسلاميين ممن لا يميزون بين صهيوني ويهودي وإسرائيلي، ولو أنهم جميعهم معجبون بعزمي بشارة وهو النائب في الكنيست الإسرائيلي على مدى سنوات طويلة!!

أن الأوان لمراجعة صريحة لقضية المقاطعة بأشكالها المعتمدة، والبحث في ما ينبغي فعله (مقاطعة عقلانية أو مشاركة هادفة) دعماً للفلسطينيين وقضاياهم.

الأفق

تعريف بكتاب «سلطة الإقصاء الشامل»

صدر كتاب «سلطة الإقصاء الشامل: تشریح الحكم الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة» مطلع السنة عن دار «زون» في نيويورك وكان بدا العمل في بعض الدراسات التي يضمها منذ 2003 بعدما



ويميل الإطار التحليلي الذي تبناه المؤلفون إلى الرأي القائل إنه كلما وجدت تلك اللحظات الفجائية التي تطلق العنان للقوة العسكرية، يبدو النظام كأنه يفقد السيطرة، وهو في الواقع دليل على وجود علاقة منحرفة بين النظام وقضاياه بحسب دراسة ايلان وايزمن التي تناولت سياسات الموت الاسرائيلية. وهذه العلاقة المضطربة التي تجعل العنف يوميا وعاديا لا تظهر الى العلن إلا خلال الهجمات العسكرية...

أما المقالات التي جمعت في هذا الكتاب، فقد جاءت لتسلط الضوء على تقنيات الحكم الاحتلالي وعلاقته بالعنف وقدرة الأخير على التحول سياسة في ذاتها. وهي تشير أيضا الى أن رصد لحظات العنف الوحشي العسكري (القصف والتدمير الممنهج) لا تكفي، بل ينبغي ردها بمتابعة دقيقة للحياة اليومية للفلسطينيين الحافلة بالعنف «العادي» الممنهج بدوره ولو أنه من دون دماء، وهذا ما سماه حنفي بـ «التطهير المكاني».

نوعية في تحولات الفضاءات السياسية. فبينما كانت الحدود الدولية تلعب الدور في الإقصاء، صارت الحدود المحلية هي ما يتشكل في كل مكان داخل الدول ليصبح الإقصاء واقعا داخليا وليس خارجيا. وبالتالي، صارت شبكة الخطوط (grid) الجغرافية متطابقة مع شبكة خطوط الفضاء الاجتماعي الجديد. وهذا يسهل على النظام العنصري فرض اجراءات ذات طبيعة أمنية (حظر تجول، قتل بدون محاكمة، الخ) ولكن أيضا فرض طلب اجازة على المنظمات الإنسانية لدخول الأمكنة المعزولة. ومنذ الانتفاضة الثانية خضعت هذه المنظمات الى منطقتي الفصل وتحولت اجازاتها من اجازات شهرية الى اجازات «طوارئ» لمرّة واحدة.

وبحسب لادي أوفير وأريئلا أزولاي فإن دراسة العنف ضد الفلسطينيين لا تكفي بشقها المرتبط برصد ما يمارس منه بشكل فعال. فالعنف «المعلق» (suspended) كسيف مسلط على أعناق الفلسطينيين هو أيضا شق واجب التوقف عنده. ولشرح مؤديات ذلك، يورد الباحثان مثلا مفاده أنه صار مستحيلا على الفلسطينيين اعطاء مواعيد إن تطلبت الانتقال من قرية الى أخرى أو من مدينة الى مدينة ثانية. فالانتظار الذي يمكن أن يمتد لساعات على نقاط التفتيش خلال انتقالهم كفيل بإلغاء كل المواعيد ثم بتجنب ضربها. وهذا ما يجعل الوجود الانطولوجي للفلسطينيين مهددا. فالوقت، بحسب هيدغر، هو جزء من وجود الانسان.

إعتمد الكتاب على نظريات فلسفية حديثة مستقاة من جوجيو أغامبن وميشيل فوكو. وقدم ثلاثة مشاريع قائمة على التوثيق والتحليل: الأول، التسلسل الزمني لنظام الاحتلال (1967-2007)، للباحث أرييل هاندل. والثاني، «ملفات الاحتلال»، وهي مجموعة مختارة من الوثائق التي جمعها ميخال جيفوني، وتبين كيف عاش الفلسطينيون حياتهم اليومية كأجانب يلهثون وراء الحصول على اجازات التنقل والسماح بالمعالجة خارج قراهم، وكيف تم إحكام الطوق على مدن فلسطينية بوثيقة عسكرية لا تتجاوز بضعة أسطر. وتبين الوثائق أيضا كيف سمح للجنود الاسرائيليين بفتح النار على الجسد الفلسطيني بدون انداز، وكيف فرض نظام النفي «الطوعي»، وهو تعهد يكتبه الطالب الفلسطيني البحث عن دراسة في الخارج بأن لا يعود قبل نهاية دراسته كي يحصل على إذن بالسفر. كما تبين كيف فرض على مدينة مثل الخليل خطر التجول

مأساة إغريقية تهدد اليورو

عبد الرحمن أياس



أن تبتكر ألمانيا وفرنسا، صاحبتا أكبر اقتصادين في منطقة اليورو اللتين تمثلان محور الاتحاد الأوروبي، مخرجاً ما في حال تفاقمت أزمة اليونان، كان تضمن مصارف حكومية سندات جديدة لأثينا بما يشجع المستثمرين على شرائها ويمكن أثينا من تسديد مستحقات العام الحالي.

أما اليورو الذي خسر عُشر قيمته في الأشهر الأخيرة، فيخشى عليه الأميركيون كما الأوروبيون، لأن تراجع أكثر يعني ارتفاعاً للدولار، ما يجعل صادرات الولايات المتحدة أعلى من ذي قبل وصادرات دول الاتحاد الأوروبي أرخص، كما قد يشجع السياح على زيارة أوروبا بدلاً من الولايات المتحدة.

ومع أن على اليونانيين أن يلوموا أنفسهم لما هم فيه اليوم من مشكلة، ثمة من يتهم ألمانيا بإضعاف "الجناح الجنوبي" لمنطقة اليورو، أي اليونان وإسبانيا وإيطاليا، عبر ترك نموها الاقتصادي يعتمد على التصدير. فالمانيا تحل ثانية بعد الصين لجهة فائضها التجاري البالغ 134 مليار دولار، في مقابل 328 ملياراً للصين و81 ملياراً لليابان التي تحل الثالثة. وأبرز أسواق المنتجات الألمانية تقع في "الجناح الجنوبي" لمنطقة اليورو.

ولم تنتج مؤسسات مالية أميركية من تحميل المسؤولية عن المأساة الإغريقية. فمصرف الاستثمار الأميركي "غولدمان ساكس" متهم بمساعدة أثينا على إخفاء حدة مشاكلها الائتمانية في مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. فثمة من يقول إن "غولدمان ساكس" ضلل المستثمرين حين أدار بيع سندات يونانية بقيمة 15 مليار دولار إذ لم يذكر لهم شيئاً عن صفقة صممها لليونان حين استبدلت بالدراخما اليورو في العام 2002، مكنت اليونانيين من تحقيق مكاسب جمة.

ولأن ألمانيا حيث لا تتمتع فكرة مساعدة اليونان بشعبية بين الناخبين لا تستطيع الوقوف مكتوفة الأيدي إزاء تضرر شركاتها من أزمة اليونان في حال تفاقمت، يبدو أن لا مناص لبرلين من مساعدة أثينا في طريقة ما في حال توقفت الأخيرة عن تسديد ديونها المستحقة. ويبيح إنقاذ اليورو ومعه "الحلم الأوروبي" هما ضاغطة على ألمانيا وفرنسا اللتين لعبتا دوراً محورياً في تأسيس الاتحاد الأوروبي ومن ثم إطلاق العملة الموحدة على أمل منع القارة القديمة من أن تكون مسرحاً للحروب مجدداً.

تتصدر أخبار اليونان عناوين وسائل الإعلام هذه الأيام، والسبب اقتصادي وليس سياسياً، إذ يعاني البلد الأوروبي الجنوبي الذي يعتمد اليورو عملة له من حالة تعثر على صعيد المالية العامة تضغط على أسعار صرف العملة الأوروبية الموحدة في الأسواق في مقابل العملات الرئيسية في العالم.

يعود جوهر المشكلة إلى إنفاق كبير مارسته أثينا لسنتين كثيرة في مقابل استنادة مفرطة، وتستحق سندات كثيرة في الأشهر القليلة المقبلة وثمة خشية من أن تفشل حكومة اليونان في تسديد بعض الاستحقاقات. وتساوي استحقاقات العام الحالي 54 مليار يورو، وتحاول اليونان تسديد الاستحقاقات بقروض جديدة تلاقي صعوبة في جمعها إذ تدنت ثقة أسواق المال في الاقتصاد اليوناني.

ويخشى من تداعيات توقف اليونان عن تسديد الديون حتى الذين لا يملكون سندات من إصدارها، فانعدام الملاءة اليونانية وانهيار أسعار سنداتها يعنجان أن المصارف الأوروبية التي تملك هذه السندات ستضطر إلى شطب كثير من الأصول وخفض الإقراض المنخفض أصلاً بسبب تداعيات أزمة المال العالمية التي انقلبت ركوداً عالمياً.

ويقدّر إجمالي الدين السيادي اليوناني بنحو 290 مليار يورو، أي ضعفي ما كان يملكه المصرف الأميركي للاستثمار "ليمان برادرز" من ديون قبل انهياره في أيلول 2008 الذي أطلق شرارة أزمة المال العالمية.

وثمة مخاوف من أن تتراجع الأسهم الأوروبية في شكل حاد إن توقفت اليونان عن الدفع، مع ما يعنيه ذلك من تداعيات سلبية على الأسهم الآسيوية والأميركية، فالثقة في الأسواق مترابطة. وما يزال المستثمرون في أسواق المال حول العالم يتذكرون الأزمة التي عصفت بهذه الأسواق حين أعلنت دبي قبل أشهر رغبتها في إعادة جدولة ديونها. ويضع تعثر اقتصاد ما اقتصادات أخرى تشبهه حجماً قيد المراقبة الدقيقة من قبل المستثمرين الحذرين. فتعثر اليونان سيثير علامات استفهام عن أوضاع المالية العامة في دول تعاني اهتزازات على هذا الصعيد، مثل البرتغال وإسبانيا وإيطاليا. ويعني تقلص الثقة في هذه البلدان أن عليها أن تدفع فوائد أعلى لقاء استنادتها من الأسواق، وتقلص إنفاقها الاجتماعي والتربوي وتخفف استثماراتها في البنية التحتية.

ويتهم مستثمرون وخبراء اقتصاديون اليونان بتزييف أرقام عجز موازنتها لسنوات لتبدو ماليتها العامة في وضع جيد. ولذلك تلاقي أثينا صعوبة في جمع قروض جديدة لتسديد تلك التي تستحق قريباً، وحين تجد مستثمرين راغبين في شراء سندات جديدة من إصدارها، تواجه بمطالب بفوائد عالية. وليست المشكلة من صنع رئيس الوزراء اليوناني جورج باباندرينو الذي تسلم السلطة قبل أشهر.

ويعارض الاتحاد الأوروبي تدخل صندوق النقد الدولي لإنقاذ اليونان التي تستطيع قانوناً طلب مساعدة المؤسسة الدولية، فيما يبدي الصندوق كل استعداد للتعاون، فهو أقرض رومانيا ولاتفيا وهنغاريا الأعضاء في الاتحاد. لكن هذه الدول الثلاث ليست أعضاء في منطقة اليورو التي تضم 16 دولة تتعامل بالعملة الموحدة.

يخشى الاتحاد الأوروبي أن يبدو بمظهر العاجز عن إدارة منطقة العملة الموحدة التي لطالما مثلت ركيزة لما يمكن أن نسميه "الحلم الأوروبي" بالوحدة وطبي صفحة الماضي بمأساه. ويطرح بعض القادة الأوروبيون فكرة تأسيس صندوق نقد أوروبي لمساعدة الدول الأعضاء في منطقة اليورو حين تتعثر.

وتبقى الخشية الأكبر من توقف اليونان عن الدفع مع ما يعنيه ذلك من أضرار وخيمة على المصارف الأوروبية واليورو، ويرجح أن يتدخل الاتحاد الأوروبي حين تصل اليونان إلى مرحلة التوقف عن الدفع خشية منه على العملة الموحدة. وهو إذ يتردد اليوم في التدخل، إنما ينتظر أن تؤتي سياسات التقشف التي وضعتها اليونان ثمارها. وفيما تمنع قوانين الاتحاد الأوروبي إقراض الدول الأعضاء بعضها بعضاً، يتوقع

ارفعوا أقلامكم عن رائدات الكتابة النسوية

عبدالله الحلاق

أخلاقياً تبعاً للذهنية السائدة والموقف من الاستشراق والآخر الغربي، بعد ان تبدت نظرتة الدونية للمرأة الروائية والكاتبة والمبدعة، وهو ما لم تنفعه فيه تنظيراته الثقافية بالتححر والانفتاح، حاله حال الكثيرين ممن ينظرون ويمارسون عكس أفكارهم.

أو كأنه « سيدمغني يختم الإبداع إذا نشر لي مقالا في صحيفة الثورة » على ما تقول د. بيطار. أضف ان هذا الناشر ما كان مثلاً ليمر على قول ابن رشد الذي ذكرناه بداية، إلا ليجاول إثبات ما دأب عليه الكثيرون أمثاله من المجرّوحين بنرجسيتهم العروبية، أي أن يتحدث مثلاً عن فضل للعرب على الحضارة الغربية متمثلاً بابن رشد الذي، وبحسب عقد النقص عند أمثاله، شكّل تأسيساً للتوير الأوربي وعصر النهضة والحداثة الأوربية. وهذا وإن كان صحيحاً لدرجة ومن زاوية وتبعاً للتأثر بين الثقافات، غير أنه متميز ومختلف جذرياً عن فكرهم وشوفينيتهم القومية، وهم الأبعد عن ليبرالية وانفتاح ضربت جذورها عميقاً في الغرب في موضوع حرية المرأة خصوصاً والحريات العامة على نطاق أوسع.

التشهير والقذف بالتهم والارتباط بالغرب ليس بالجديد، وتزخر الساحة الإعلامية والفكرية بشتى الكتابات التخوينية والتكفيرية، وهو ما تناول في جانب منه كتابات حاولت كسر الموروث وتحديه في جانب حساس ومستغز للوعي الجمعي ولللاوعي عند من يصنفون في خانة النخب الثقافية، هو الجنس، حتى صاروا جزءاً من منظومة تحترف اقتناص الفرص للنيل تشهيراً وتكفيراً من كتابات يبدو واقعنا الموعول في المقدسات بأمس الحاجة إليها، ولا نبالغ أن هؤلاء يلتقون مع المنظومة الفقهية التكفيرية والسلفية المعروفة. وإذا كانت الثقافة العربية بمرجعياتها الناطقة باسم الدين، أو التي تدعي بعدها عنه، تحولت بنية تبحث عن سند ومرجعية لها في ذلك الدين، فإن هذا هو ما سيحيلنا إلى إهداء جميل تصدر نسخة من كتاب الراحل إدوارد سعيد « الآلهة التي تفشل دائماً »: « إلى رحاب.. إذا كان ثمة آلهة تفشل، فثمة أخرى تتجح، أحدها يجمعنا ».

« إن النساء من جهة أنهن والرجال نوع واحد في الغاية الإنسانية، فإنهن بالضرورة يشتركن وإياهم في الأفعال الإنسانية، وان اختلفن عنهم بعض الاختلاف.. إنما زالت كفاية النساء في هذه المدن لانهن اتخذن للنسل دون غيره وللقيام بازواجهن، وكذا للإنجاب والرضاعة والتربية، فكان ذلك مبطلاً لأفعالهن الأخرى ».

هذا النص المقتطف ليس لأحد رواد الدفاع عن حقوق الإنسان، والمرأة خصوصاً، في عصرنا الحالي، فقد يفاجا القارئ أنه مستل من نصوص قديمة وشبه مجهولة لابن رشد، كتبها قبل ثمانية قرون وهو رائد عصره في الفكر العقلاني والتنويري.

لذا، من نافل القول إن طروحات الكثيرين من الفقهاء ورجال الدين راهناً، ستتهاوى وتتبدى متماثلة أمام هذه الدعوة المتقدمة لفيلسوف قرطبة الذي عاش في القرون الوسطى، إذا ما قارنا بين فكره وفكرهم في السياق التاريخي لكليهما، أقله لجهة ما يتعلق بحقوق المرأة. غير أننا سننحو منحى آخر في نقد السائد فكرياً تجاه المرأة العربية بعيداً عن الفقه والتشريع الديني، حيث سنتناول هذا الموضوع من زاوية مختلفة. فما أكثر ما شهده الأدب النسائي العربي من تشويه وتهمج عليه وعلى كتاباته، من قبل بعض الكتاب ومن يصنفون في عداد النخب الثقافية والفكرية، كما غيرهم.

يشهد لذلك سيل المقالات والكتابات التي دبجت ونشرت متتالوة كتابات تناولت قضايا مجتمعية وعاطفية حساسة في العلاقة بين الجنسين، كانت نوال السعداوي مثلاً وكتبها العديدة وخصوصاً كتابها « الأنثى هي الأصل »، دليلاً ليس بالوحيد على ذلك، مترافقاً مع حملات التهمج عليها في الصحافة المصرية والعربية، وإلى الآن مع كل إطلالة لها على الفضائيات، وهي من بين قلة عالجت المسائل الجنسية بكتابة ايروتيكية بعيدة عن كل ابتذال.

إن ما تشهده الصحافة (الرسمية والحكومية غالباً) من حملات تتناول الكتابات، يلتقي مع الموقف السياسي والديني من كثير من الكتب التي تتناول مسائل شائكة كالجنس والعلاقات العاطفية والزوجية وتشوهاتنا في المجتمعات العربية، ويحزني في هذا الخصوص قول ساخر، غير أنه ذو دلالة، قالته لي مرة كاتبة وصديقة من دولة عربية، في ما معناه ان السلطات الأمنية في بلدها تمنع تهريب المخدرات والأسلحة ومؤلفات نوال السعداوي وأدونيس إلى البلاد، وهذا ما طبق مؤخراً، مثلاً لا حصراً بالطبع، على كتاب د. فوزية الدريع الذي حمل عنوان « القبلة » وضم حوالي 300 صفحة شكلت عرضاً سوسيوولوجياً وسيكولوجياً للقبلة وتأثيراتها وتاريخها ومعانيها عند مختلف شعوب العالم. وقد يستغرب من يسمع بالكتاب لأول مرة ويتساءل: ما الذي يمكن ان تكتبه باحثة في هذا الشأن، وفي 300 صفحة؟ غير ان شعوره ربما سيأخذ خطأ آخر إذا ما قرأ في الكتاب مقولة: « أنت لا تقبل بشفتيك، أنت تقبل بقلبك، بروحك ». النتيجة كانت سحب الكتاب من معظم الأسواق العربية ومنعه من التداول، علماً ان من يهمله الأمر والموضوع لن يجد بالغ الصعوبة في الحصول عليه، في زمن صارت الرقابة السلطوية والتضييق ومنع الكتب من مخلفات الماضي، ضمن ثورة إعلامية ومعلوماتية هائلة تتيح تداول مختلف الكتب والنشرات والصحف على الشبكة العنكبوتية.

ثمة أيضاً حادثة تقاطعت فيها المواقف الشخصية وتداخلت مع الكتابات النسائية والوصاية على المنابر وامتلاكها دون منازع، حصلت مع روائية سورية معروفة بكتاباتاتها الرصينة والهادفة والجريئة، وتحليلها للمشاكل الاجتماعية (والنسوية خصوصاً)، هي د. هيفاء بيطار، وتحديدها الخطوط الحمر في هذا المجال.

كاتبتنا المحترمة كتبت مقالاً يخص الرقابة العربية على المنشورات والمطبوعات والنصوص الأدبية خصوصاً، دون ان تسمي أحداً بالأسماء، تحدثت فيه عن مثال دامغ على أمراض الرقابة تلك، هو رواية « الخبز الحافي » للروائي والكااتب التونسي محمد شكري، وما تعرضت له تلك السيرة الشخصية الروائية للكاتب من تشهير وتهمج، وتمت مصادرتها وسحبها من الأسواق، وأعطت تلك الكاتبة مثالا آخر من تجربتها الشخصية عبر قصة ذات صلة بالموروث الدفين فيما يتعلق بالجنس وتابواته في مجتمعاتنا الشرقية، وهي قصة من ضمن مجموعة قصصية صدرت للكاتبة عن دار نشر راقية ومعروفة هي « دار الساقبي »، والتي أصدرت دورها رواية الخبز الحافي، وانتقدت الروائية الناشر السوري والمسؤول الثقافي في صحيفة « الثورة » الرسمية السورية، والذي رفض نشر قصتها في الصحيفة، فكانت النتيجة ان ذلك الناشر بدأ بالتهمج على شخص الكاتبة وكتاباتاتها، واتهمها بتهمه تضاد إلى قائمة طويلة من قاموس التهم العربي، الذي تدور مفرداته ضمن خانة واحدة: التخوين والتشهير والإلغاء الفكري، والتهمه هذه المرة التي جادت بها ثقافته الضحلة هي: « حب الغرب »، وكان ذلك الكاتب مخول بإعطاء صك غفران بعد قيامه بعملية فرز

أرض الأحلام

رنيم البزري

لطالما حلمنا بك، وما رأينا من سحرك الا ما علق في دفاتر ذاكرة أجدادنا. سألتنا السطور عنك وما أعجب جوابها، فقلت انك ذات العيون العربية، ليلك مكحل بالسواد الدافئ الذي يبعث في أنفاس كل من يلمحك الطمانينة والحب والسلام. أما نهارك فيتمايل بذلك الثوب الابيض البسيط، المغزول من حور عينيك متلمسا بفرحة المسافرة بين النسائم، سنابل القمح ليضفي عليها برق صباحك المنعش. أما عصرك فهو ذلك البخور الذي يفوح من بساتينك وحدائقك وكل ساحاتك ومن بين جدرانك، تلك الجدران التي شاخت وهي صامدة تروي حكايات ألف ليلة وليلة. فكلما اقتربنا لنتلمس بأحلامنا أطرافك نستيقظ مرعوبين على واقع مروع يستبدل فيه نهارك ثوبه الابيض بثوب أحمر ممزق، فيصبح وجهك المنير شاحبا تلتهمه التجاعيد ويسكنه الحزن. نعم انك فلسطين العظيمة، فلسطين التي سفكت الدماء وزهقت الأرواح الغالية من أجلها. ها انت اليوم تتخبطين بجدران الاختلال، فهؤلاء المتعطرسين زحفوا اليك مقبلين الأقدام والأيادي ليدخلوك، ومهما حاولوا افتراس هويتك لن يستطيعوا لانهم لا يعلمون أن تراك قد امتزج بأجساد أطفالك ونسائك ورجالك وهواءك قد سكنته أرواحهم الطاهرة الأبية وأشجارك قد ارتوت من دمائهم العذبة. فليقتلوا تراك... وليقتلوا هواءك... وليقتلوا أشجارك ان استطاعوا. نعم لقد أخفوا جمالك عن أنظارنا، ولكن استطاعت قلوبنا أن تخترق قلاعهم وتلقي جميع الحدود... فلا حدود ولا زمان ولا مكان يستطيع سرقة أحلامنا... نعم سنأتي اليك، سنأتي على أقدامنا أو معلقين بأرواحنا، باقية أنت فينا وليأتي اليوم الذي نتحولين من أرض الأحلام الى أرض تستطيع أقدامنا أن تطأها وتستطيع جباهنا أن تقبل تلك الأرض راكعين شاكرين... حتى ذلك الحين تبقى فلسطين أرض الأحلام.

تأزم نموذج الدولة-الأمة ومصائرهم في ظل العولمة

بشير هلال



واقتصادية وسياسية واجتماعية. ولا تعين هذه الحقائق وجود مناهج منطقية عدة لاشتغال كل منها أو فضاءات انتشارها أو وتيرتها أو أيضا درجة انجازها: بل تعين أيضا آثارها ومفاعيلها التي قد تكون متناقضة تناقضا يؤدي في بعض الحالات إلى عملية تعديل وحرف ما تحصل من عولمة، وربما كان صحيحا أن كل مسار عولمي يحفز مسارا تجزيئيا خاصا به يكون مؤثرا على مسار الدول-الامم.

التكتلات الجهوية بين النزوع إلى الاندماج والميل إلى تفتيت الدولة-الأمة وهكذا ففي الحقل السياسي تستنفر العولمة جهودا مزدوجة: الأولى ما فوق وطنية والثانية ما دون وطنية. فالأولى تتجسد بطريقتين: من جهة عبر منظمات اقليمية لا تتوخى الدول التي تشكلها أن تعطى دور يتعدى التعاون ويؤول إلى تشجيع الاندماج السياسي مثل «منظمة الدول الاميركية» أو «منظمة الوحدة الافريقية» وسواهما. ومن جهة ثانية هناك تجارب اقليمية ذات نزوع اندماجي مثل الاتحاد الاوروبي.

أما الجهوية ما دون القومية فتتجسد في تحويل المركز بعض سلطاته لكيانات أخرى داخل الدولة نفسها وفق طرائق وبدجات خاصة بكل وضع سياسي. وهذا النوع من المناطقية يمكن أن ينحصر بلامركزية جزئية محدودة أو أن يشكل أساسا لتشظي الدولة الواحدة إلى كيانات دولية أصغر. ومن هنا فإن دلالة التجزئة يمكن البحث عنها في أسباب محلية أو أخرى مرتبطة بالعولمة المقابلة، وبمعنى آخر فعلاقة التجزئة بالعولمة يمكن أن تكون من طبيعتين: تجزئة «دفاعية» كردة فعل على عولمة يجري النظر إليها بوصفها اجتياحية، أو تجزئة «تحالفية» تعمل كمحطة أو كمحفز لعولمة مطلوبة في حقل معين. وضمن هذا السياق يندرج الاتجاه إلى خلق تجمعات اقتصادية اقليمية في العالم. بيد أن مثال التجمعات اقليمية يشير إلى أن التجزئة يمكن أن تكون «دفاعية» و«تحالفية» في آن معا إزاء عولمة محددة: فحفظ المصالح الجهوية الخاصة (كالسياسة الزراعية المشتركة في «الاتحاد الاوروبي» والتي هي سياسة حمائية لا تتسجم مع حرية العولمة) لا تشكل إعادة نظر بمبدأ العولمة ذاته المرغوب تحقيقه في جوانب أخرى. ومن هنا فإن اشكالية علاقة التجزئة بالعولمة خصوصا في البعد الدفاعي للأولى تدفع إلى بروز قضايا الهويات والقوميات. فالدولة-الأمة في جوهرها تجد نفسها في موضع الاستجواب أمام هجمة العولمة والتجزئة. ولذا فمن الصعب القول أن الدول الحالية لا تزال تحتفظ بشروط الدولة-الأمة سواء كما جاءت

كرس القرن العشرين مفهوم الدولة-الأمة كمرجع تأسيسي معياري لمعظم الكيانات السياسية في عالم كان قد بدأ يتعولم فعليا في القرن الذي سبقه والذي تزامن مع صعود الثورة الصناعية. ولم تؤد الحرب العالمية الثانية ولا سابقتها إلى إعادة النظر في المرتبة النظرية المبدئية التي احتلها هذا المفهوم، كما لم تؤثر فيه عملية انهاء الاستعمار الكلاسيكي، حيث استندت الدول الناشئة عن تفكك هذا الاستعمار نظريا إلى مفهوم الدولة-الأمة في وجهيه السيابيين: الخارجي وهو الأكثر أهمية في العلاقات الدولية، والداخلي بمعنى السيادة الشعبية وأرجحية قوة الدولة والولاء لها على سائر المجموعات التي تضمها. ولكن هذا الإسناد النظري جرى طويلا على قاعدة تجاهل التوصيف الفعلي لما نشأ في هذه الدول من أنظمة وسلطات وأجهزة سياسية وترانبيات نسبت إلى تطبيقه، وبمعزل عن حدودها و/أو مكوناتها الثقافية وعمّا إذا كانت تلبّي الشرط الأولي المفترض لقيامها: أي وجود تقاطع بين أمة ودولة.

وبدا ذلك في بعض جوانبه كما لو كان تبنيا للمسلك الفرنسي التاريخي في بناء الدولة-الأمة حيث سبق بناء الدولة نشوء الأمة بخلاف المثاليين الالمان والاطالي حيث سبق «وجود» الأمة قيام الدولة-الأمة. كما لو أن «المجتمع الدولي» لما بعد الحربين اعتبر أن الكيانات الناشئة انطلاقا مما أسسته من أجهزة إدارة وحكم قادرة على اعتماد مفهوم الدولة-الأمة وتجسيده أيا كانت مكوناتها وتاريخها الخاصين. وهو أمر سهله شيوع تحديد موسع ومرن للأمة تبناه خاصة المفكرون الفرنسيون مثل ارنست رينان الذي رجح معياري إرادة العيش معا وامتلاك تاريخ مشترك على المعايير الأخرى كاللغة والثقافة والاثنية وغيرها. وذلك على الرغم من أن توزع العالم وفق قطبية ثنائية سوفياتية-اميركية ونظام المعسكرين كان قد بدأ يحد بشكل معلن من سيادة «الدولة-الأمة» وخاصة في «المعسكر الاشتراكي» حيث كان «الاتحاد السوفياتي» قد سبق له وحشر الدول الوطنية الناشئة بعد تفكيك الامبراطورية الروسية في ببيان اتحادي قسري ضمها إليه بعدما انتزع منها المقومات الأساسية للسيادة والتطور المستقل رغم الادعاء أن لكل منها حق الانفصال. وكل ذلك بأمل بناء «انسان سوفياتي» والوصول إلى ما يشبه دولة-أمة سوفياتية. كما حدث شيء مشابه في الصين الشعبية.

ومع ذلك فقد استمر التمسك بالمفهوم كمبدأ ناظم، كما لو أنه جوهر لا يغيره عرض. وقد ساد اعتقاد لبعض الوقت بعد انفراط المعسكر السوفياتي أن العالم يتجه في هذا الموضوع إلى احد احتمالين:

الأول، أن تطيح القطبية الاميركية التي بدت آنذاك أحادية ومتفردة بالمفهوم عمليا ثم نظريا من زاوية سياسات الهيمنة المنسوبة إليها كما من زاوية امتداد الرأسمالية إلى العالم بأسره الذي صار يدعى ب«القرية الكونية». والثاني، أن يقود انفراط المعسكر السوفياتي إلى يقظة الهويات والصراعات القومية (كما حدث في الاتحاد اليوغوسلافي) وتثبيت وتشديد مفهوم الدولة-الأمة عبر عملية تاريخية من الانفراط وإعادة التكوين التي كان يفترض أن تظال الكيانات التي لا يتوفر فيها شرط تطابق الأمة والدولة في البلدان المتقدمة كما في بلدان كثيرة مما كان ولا يزال يوصف بالعالم الثالث.

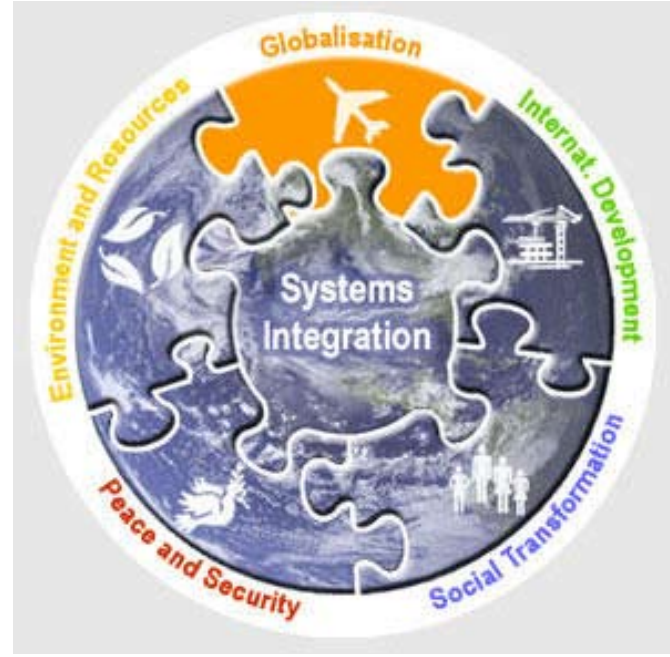
إلا أن أيا من هذين الاحتمالين لم يتحقق بالتمام ولم يستطع أن يتحول إلى وجهة حصرية للتطور. فمفهوم الدولة-الأمة لم ينته لكنه بدأ أقل قوة وأكثر هشاشة، بفعل إضافة أسئلة جديدة إلى أخرى سابقة لم يكن قد قدم عليها أجوبة شافية. والحال أن العالم المعاصر يبدو مخترقا بتعدد في مسالك العولمة وآثارها. كما أنه غير مشمول بطراز واحد من الدول. وبالتالي فإنه لا يمكن التفكير به وبمصائر الدولة-الأمة إلا بصيغة التعدد.

فالعولمات تتشكل من عمليات جارية أو قيد التحقق في حقول مختلفة: ثقافية

بين مناطق في بلجيكا وما يماثلها لغويا في فرنسا وهولندا). أو أن يستهدف الافادة من التكامل بين مناطق متجاورة في المنافسة الاقتصادية. وبذلك يصح القول على سبيل المثال ان الجهويات الاوروبية في عصر اندفاع العولمة يمكن ان تتفتح على تحفيز السير نحو اتحاد سياسي جديد في مفاهيم تأسيسه بمزجها بين عناصر متنوعة من الدولة والتنظيم الاقليمي-القاري بهدف تأمين شروط أفضل لمنافسة قوى دولية واقتصادية أخرى. كما يمكن ان يكون مخرجاً تجريبياً تتجاوزياً لحل قضايا الهويات الجماعية بما فيها الأقليات القومية واللغوية وسواها. لكنها يمكن ان تكون أيضاً ممراً موازياً لعناصر التأزيم.

أما في العالمين الثالث والرابع فإن أزمة الدولة-الامة كشكل هي أكثر سطوعاً وخطورة. فهي تقريباً تكاد تكون عكس ما قيل أنه قُصد منها مفهوماً غداة التأسيس. وبدل تدبر معيشة وتطور المجتمعات واختلافاتها بالسياسة جاءت الدولة غالباً كإضافة جهازية عنيفة ومصاحبة جديدة الى صراعات قديمة ومتجددة (اثنية، دينية، قبلية، جهوية الخ). والأمثلة تفيض من باكستان المبنية على تحويل الدين الى قومية الأمر الذي لم يمنع تصعيد اختلاف الخصوصيات في أحشائها بين المجموعات الدينية والمذهبية وبين المناطق وبين مستويات السلطة والحكم، الى كثير من دول آسيا وأكثرية دول افريقيا وبينها قسم هام من الدول العربية. كما تخفّض الادارة العالمية للاقتصاد والشركات المتعددة الجنسية وآليات السوق ولاعبيها على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية من السيادة التي كان مُتعارف عليها نظرياً للدولة الأمة. وهذا أيضاً حال المنظمات الدولية والشبكات العابرة.

وبالتالي فمن الناحية المنهجية يصح الحديث عن أزمة في مفهوم الدولة-الامة بكل التلاوين التي يتمظهر فيها.



في النظرية الالمانية الموصوفة بـ«الرومانطيقية» التي استوحيت «رسائل الى الامة الالمانية» كتبها الفيلسوف فيخته والتي تعتبر الامة مجموعاً من الافراد المميزين باللغة المشتركة او الدين او الثقافة أو كما جاءت في الصيغة الفرنسية «الثورية» وعبر عنها رينان الى جانب آخرين. وهناك العديد من الأمثلة التي تبيّن حدود هاتين المقاربتين. فالدولة-الامة ليست ولم تكن مجموعاً متجانساً تتجانساً كلياً. وفي الواقع ثمة تعدد في تمثيلات الامة كما في تحديدها النظرية والتجريبية. وهكذا يمكن التمييز مثلاً بين مفهوم طبيعي وآخر سياسي ومفاهيم أخرى مدعاة للسجال. اما التمثيل الأكثر تجريبية فهو اليوم بدوره يترأج بين اشكال متعددة ومتناقضة تمتد من «الدولة الاثنية» الى «الوطنية الدستورية او المدنية». ولكن أياً تكن المقاربة فلا يمكن نكران العامل التاريخي في تحديد الجماعة الوطنية. كما لا يمكن نفي ان تعددية الآفاق الاصلية بدت أكثر اشكالية مع العولمة الجارية وتطرح اسئلة حول كيفيات تمثيل الامم لها وهل هي تعتبرها رافعات للتغيير او مصدراً للمخاطر. وهل يمكن اقامة رابط بين طرازات الامم وانماط علاقتها بالعولمة. وهل ان الأخيرة تجعل المفاهيم الكلاسيكية للأمة فاقدة الصلاحية.

وإذن فنحن امام حركة تفاعلية بين العولمة والدول-الأمم. الأولى تنزوع في الثانية وتجعلها في موقع ردة الفعل او الحاجة الى اعادة النظر في مفاهيمها وفي هياكلها في الحقول المختلفة التي تطالها. لكن الثانية أيضاً تؤثر في الاولى و«تصوّبها» على طريقتها.

أزمة شكل من أشكال الدولة أم أزمة شكل للعيش المشترك؟

ولعل أكثر الاسئلة بداهة في هذا المضمار هو ذلك المتعلق بما إذا كان التطابق ممكناً بين مفهوم الأمة وبين نشوء الفضاءات الكبيرة التي تستلزمها العولمة. طبعاً يمكن للبعض ان يدلي رداً على ذلك بالمثل الاميركي حيث تدعمت «الامة الجديدة» في وقت واحد مع زيادة ترويجها للعولمة. ولكن هذا المثال ليس قابلاً للتطبيق أينما كان. وعلى سبيل المثال يعاين الصينيون العولمة ويعيشونها بشكل متعدد المستويات: الدولة-الحزب، المؤسسات الاقتصادية، القوى العاملة كما من زاويتين متناقضتين: انفتاح في حقول محددة وانغلاق في حقول أخرى. ويعيش مواطنو الاتحاد الاوروبي بدورهم مشاعر من التمزق بين الرغبة بالمضي في المشروع المشترك الذي يفترض ان يؤول الى خلق كيان سياسي ما فوق وطني ومواطنة اوروبية وبين التأكيد على الخصوصيات الوطنية التي كانت «تضمنها» الدول الاعضاء بهيئاتها القديمة المبنية على مفهوم الدولة-الامة. وفي الاتحاد الاوروبي أيضاً يمكن للنزوع الى انشاء تكتلات مناطقية حدودية او عابرة للحدود ان يكون بأفق تكتل قومي يقطع من دول قائمة (مثل منطقتي الباسك في فرنسا واسبانيا) أو يحوم عليه شبح الشك بالتحول الى مراجعة لتاريخ إشكالي في تكوين الأمم الأوروبية (كالتقارب النامي بين منطقتي الألزاس واللورين والمناطق المقابلة في المانيا أو كالتقارب

بمناسبة 13 نيسان وبمناسبة مرور خمس سنوات على خيمة الاعتصام

تدعوكم كل من:

لجنة أهالي الخطفوفين والمفقودين في لبنان
لجنة أهالي المعتقلين في السجون السورية
لجنة دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين (سوليد)

للمشاركة في هايد بارك بعنوان
”تندكر تما تنعاد“

المكان: خيمة الاعتصام - حديقة جبران خليل جبران
مقابل مبنى الاسكوا .

الزمان: الأحد الواقع فيه 11 نيسان 2010
من الساعة 4 حتى الساعة 6 بعد الظهر.

جان بول سارتر والاعتراض

ترجمة وإعداد ندين نصر الله شباني

لوحة الرجل العازب على فراش الموت. لقد رفض كافة واجباته الاجتماعية ولم يعيش سوى لنفسه وحيداً بدل أن يكون متضامناً. لا شك أن رواية La Nausée هي التعبير الأكثر راديكالية للاعتراض على البورجوازية منذ فلوبير. إنها حرب سارتر الشخصية ضد تربيته العائلية والمدرسية التي حاولت ترويضه. فهذا الوغد هو أيضاً الجد شوابتزر وزوج الأم مانسي وكلاهما رجال أوامر. يثير سارتر هذا الخطاب الأدبي الحقيقي إنما الهش ضد أفكارهم الخاطئة وأكاديبهم. لكنه يثيره بشيء من القوة والمشاكسة والفكاهة بما يليق بوربث فلوبير. وما يجعل سارتر أيضاً مفكراً فرنسياً نموذجياً، نزعتة إلى التفات والسخرية من السلطات، أي بكلمة واحدة الراديكالية. وفي صومعة هذا الرفض الأساسي، سيؤسس سارتر لاحقاً فكرة الالتزام والتداعيات العملية للتسييس.

ميشال كونتا، باحث وكاتب

حق: الوجود هو أن تكون هنا، من دون أي تبرير أو سبب. وليست مثل هذه التجربة مجردة من أي قلق. فكلنا نمر بها، عاجلاً أم آجلاً، وغالباً في مرحلة الشباب: ما الذي جئت أفعله على هذه الأرض؟ وهنا يقدم الدين الإجابة: تكلمة رسيم الخالق. لكن ماذا لو كان الله ميتاً، مختبئاً أو صامتاً؟ ماذا لو توجب علي أن أجد التبرير الخاص بوجودي؟ وهنا قد ألبأ إلى فكرة الحق: أنا موجود لأني أملك الحق بالوجود. لكن كي يسري هذا الأمر، لا بد من إيجاد متلق حسي في العالم الاجتماعي. لو كنت أملك مهمة واضحة المعالم تنتظرني في المستقبل، أو دوراً قيادياً يتعين علي تاديته، فاستطيع الاحتفاء بسهولة أكبر وراء سراب الحق. واستطيع الامتثال لوظيفتي، واعتبار وجودي مسؤولية أخلاقية. هذا ما حصل للتاجر باكوم ولكافة أفراد النخبة البورجوازية الذين علقت رسومهم على جدران المتحف. هم كلهم يجسدون حقهم. فهؤلاء الذين يهربون من ضمائرهم ويتسمرون في أماكنهم، يعتبرهم روكانتان- وعبره سارتر أوغاد. وفي المقابل، تبرز هذه اللوحة التي قدمتها الدولة هبة:

كان جان بول سارتر (1905-1980) يبلغ الثالثة والثلاثين من عمره عندما قام عام 1938 بكتابة La Nausée (الغثيان). وقد حقق أستاذ الفلسفة في تحفته الأدبية هذه طموحه بأن "يكون سبينوزا وستيندال في الوقت نفسه" عبر دمج الفلسفة بالأدب. يتناول الكتاب يوميات أنطوان روكانتان الذي يعمل في إحدى مدن النورماندي على كتابة السيرة الذاتية لمغامر من القرن الثامن عشر هو الماركيز دي رولبون. خلال زيارته المتحف البلدي، يكتشف كيف أن البورجوازية تستخدم حقها بممارسة السلطة.

يكن جوهر التجربة الوجودية لرواية La Nausée في الشعور بأن وجودي الشخصي هو "أمر زائد": فالعالم يستطيع وبكل بساطة أن يستغني عني. فكيف لي ليس مطلوباً ولا مقدساً ولا حتى ضرورياً. هو بكلمة واحدة طارئ. يخبر روكانتان في يومياته كيف يعيش هذا الشعور بكونه مجرد عدد زائد بزهد مجرد المرء من أي

نصيبهم من الحياة الأبدية التي يستحقون

(مقتطف من La Nausée لسارتر)

كما لو أنه لم يتخط الثلاثين. كان وسيماً. قررت أن أدعه وشأنه لكنه لم يدعني وشأني. وقرأت في مقلتيه حكماً هادئاً وثابتاً. فهمت عندئذ ما يفرقنا: غير أن ما كنت أفكره به لم يكن ليبلغه؛ فإنه مجرد علم نفس كما يرد في الروايات. لكن حكمه يخترقني كما السيف ويبلغ بتساؤلاته حد حقي بالوجود. وهذا صحيح، فلطالما تنبعت لذلك: لم أكن أملك الحق بالوجود. لقد ظهرت بالصدفة، ووجدت كما الحجرة أو النبتة أو الجرثومة. فحياتي تنبت مع القليل من الفرحة وفي شتى الاتجاهات. وإذا كانت ترسل إلي في بعض اللحظات إشارات غامضة، إلا أنني لم أكن لأشعر في لحظات أخرى سوى ببعض الطنين المجرد من أي مغزى.

لكن بالنسبة لهذا الرجل الوسيم الخالي من أي شائبة والذي قضى اليوم أجله، بالنسبة لجان باكوم، ابن باكوم الدفاع الوطني، كان الأمر يختلف الاختلاف كله: فالخفقات التي تبعث بها ثنانياً قلبه والهمسات المخنوقة التي تصرخ بها أحشائه تصل إليه حقوقاً صغيرة فورية وصافية. لقد استخدم على مدى ستين عاماً وبلا هواده الحق بالحياة. آه لتينك العينين الرماديتين! لم يعرف الشك يوماً سبيلاً إليهما ولم يعرف باكوم يوماً درياً للخطأ.

عن عائلاتهم بالإضافة إلى رئيسة إحدى دور الأيتام، لم يمت أي من شخصيات اللوحات وهو عازب، ولم يمت أي منهم من دون ذرية أو ورثة، ولا من دون إتمام الأسرار الأخيرة. فذاك اليوم كما في سائر الأيام، مع الله كما مع العالم، مضى هؤلاء الرجال بسلامٍ مستقبليين وجه البقاء ومطالبين بنصيبهم من الحياة الأبدية التي يستحقون. إذ استحقوا هذا كله: لقد استحقوا الحياة والعمل والثراء والقيادة والاحترام والخلود في نهاية المطاف. كان القبط قد بلغ أشده والحارس يشخر بهدوء. ألقى نظرة دائرية على الجدران: فرأيت أيدٍ وأعين؛ وبين الفينة والأخرى ترتدي بقعة ضوء على إحدى الوجوه فتقضمه قضمًا. وبينما كنت اتوجه إلى رسم أوليفيه بليفين، ثمة ما استوقفني: كان التاجر باكوم يرمقني من عليائه بنظرته الحادة. كان واقفاً وقد أرخى برأسه إلى الوراء قليلاً وحمل بإحدى يديه قبعة وقفازين وأسندها إلى بنطاله الرمادي. لم استطع كبت بعض الإعجاب الذي تملكني: فلم تطالعني هذه اللوحة بما هو رديء ولا أعطتني المجال لأي نقد: من القدمين الصغيرتين إلى اليدين الناعمتين وصولاً إلى المنكبين العريضين، في أنيقة خفية تحمل في طياتها ملامح نزوة. كان يقدق زائريه بصفاوة وجه بلا تجاعيد؛ حتى أن طيف ابتسامته يرتسم على محياه. لكن عيناه لا تضحكان. لربما كان يبلغ من العمر الخمسين؛ لكنه بدا في ريعان شبابه

قاموا منذ بعض الوقت بتعليق لوحة كبرى فوق مدخل الصالون الكبير- أو صالون بوردوران رونودو- ولم أكن على دراية بها. وكانت تحمل توقيع ريشار سيفيران واسم موت الرجل العازب وقد قدمتها الدولة هبة.

كان الرجل العازب يقبع في سرير مبعر، عارياً حتى وسطه، وجدعه مائل إلى الخصرة كما يكون الموتى، والأغطية والملاءات المشتتة تشهد على مرحلة احتضار طويلة. تفتت شفتاي بابتسامته وأنا أفكر بالسيد فاسكيل. هو لم يكن وحيداً. فابنته تعنتي به. وتبرز في اللوحة خادمة عشيقة يرتسم الشر على ملامحها بينما تفتح جارور الخزائنة وتعد النقود. أما الباب المفتوح فيكشف في الظل رجلاً في حالة انتظار تعلق رأسه قبعة وسيجارة تلتصق بشفته السفلى. وبلا مبالاة ظاهرة، يعلق هر حليبه إلى الجدار.

لم يعيش هذا الرجل سوى لنفسه. وفي عقاب قاس ناله خير منال، لم يتقدم أحد من فراش موته ليغمض له عينيه. جاءت هذه اللوحة بمثابة الإنذار الأخير لي: لا يزال الوقت سانحاً، ومازلت أستطيع العودة أدرأجي. لكني إن سرت قدماً، فلا بد من أن أعني ذلك جيداً: يفتتشر جدران الصالون الكبير حيث أهم بالدخول أكثر من مائة وخمسين رسماً شخصياً؛ وإذا ما استثنينا بعضاً من الشباب الذين اختارهم الله إلى جواره باكراً فسلخهم

المرأة اللبنانية والحقوق السياسية

جميلة حسين

منديل أمي

على مرأى من عيون الشمس وقامة شتلة
الياسمين في حديقتنا، كانت أمي تكحل جديتي
الشقراء الطويلة، تخلصها، تشكها بأصابعها
وتسنبلها. وعلى وقع حذاء صوتها الشجي الذي
كان يخلق بي الى عالم الملائكة وصراهم الأبدى
مع عفاريت الجن وشياطين البشر، كنت أعوم على
سطح طمأنينة تنتشني من خوف براءة الأطفال،
فأشعر أنني محروسة بدفء أمي ومخضبة بظلمها.

لم تكن أمي لتتسى تفاصيل مذهري، وخاصة
عندما يتصاعد صوتها موبخاً غباراً على أطراف
فستانها الذي أخاطته لي العيد الفائت. تتقفه
بجفن إصبعها، وتتفخ عليه من نبض أنفاسها
الدافئة. وكأني بأمي تظن، أن لفستان العيد روحاً
لا يعلق عليها الغبار، وإن حدث وعلق كانت تنتفض
وتستعوز من شر الشيطان الرجيم.

كنت أنتشق حذاء أمي وأفهمه على طريقة
الصغار، في ترجمة تتلاءم ورغباتهم وتخيلاهم.
فأرى فيه طقساً ليلياً يهديني إلى نوم حالم،
وطقساً صباحياً يحضري لوليمة مدرسية قليلة
الضجر.

كنت أرى شتلات الدار تتمايل معي، تتراقص
ولمعان عيني الفرحة باحتفال يطلق طفلة تطير
كفراشة، ونحلة تهوى الشيطنة، فأطلق في غرفة
بيتنا الصغيرة، أراها تتسع بحجم خيالي، أرى لها
سماً وعصافير وأزهار أحبها.
كنت أحسب وبسذاجة الطفلة أن لا عالم خارج
حدود منزلي وما يحيطه. لا بل كنت أحسب أن لا
عالم خارج يدي أمي.

واليوم وأنا أزور طفولتي، أتفقدتها من حين
لآخر، أراها من بعيد، وأبحث عن تلك اليدين
العطوفتين، وعن ذلك الصوت الملائكي، أبحث
عن منديل أمي المطرز حباً، حيث كانت تتفاوى في
ظله غرّتها المجددة، تتمايل على جبينها الغض،
قبل كل اجتهادات المحرم والتحرّيم الرأهنة، والتي
شوهت تلقائية أمي وإيمانها النقي والعفوي.

واليوم أهتف لتلك البنت الشقراء التي لن
تعود إلي، حتى ولو زرت تكراراً ومراراً أماكن
طفولتها الهاربة، لأنني لن أجد لها ولن أجد أيضاً
منديل أمي.

ج.ح.

عودي إلى المطبخ، وفي أحسن الأحوال ننظم فيها قصيدة
شعر، أو نتباهى بالقول: "وراء كل رجل عظيم امرأة"...
لماذا لم تدخل المرأة اللبنانية المجلس النيابي
إلا بثياب الحداد، على حدّ تعبير الرائدة المرحومة
"لور مغيزل"، وتكون وارثة لزوجها المرحوم أو لأبيها
المرحوم؟

ولماذا لم تتل المرأة حقها في التمثيل السياسي لا
من خلال أحزاب اليمين ولا من خلال أحزاب اليسار، ولا
من خلال الطوائف؟!

إلى متى ستبقى المرأة رهينة عقليات متخلّفة ونحن
في الألفية الثالثة، وما هي الحلول المقترحة كي تنهض
المرأة؟

الحل يكمن في نقاط عدّة منها:

1_ تغيير قانون الأحوال الشخصية، واستبداله
بقانون مدني عصري بعيداً عن منطق الطوائف.

2_ إقرار قانون انتخابي عصري يعتمد النسبية. عندها
يسهل على المرأة أن تتمثل بشكل عادل وصحيح.

3_ اعتماد مبدأ الكوتا النسائية التي أقرها مؤتمر
بكين سنة 1996، بنسبة 30% من المجلس التشريعي
نساء، بعد أن أقرت الكوتا 20% في المجالس البلدية.

4_ تجديد ثقة المرأة بقدرتها، وخوض غمار العمل
السياسي، وغير السياسي. والملاحظ أنه حتى المرأة
تعمل على توريث ابنها السلطة وليس ابنتها.

5_ ترشيح الأحزاب السياسية المرأة وإعطائها الدور
المناسب انسجاماً مع ما تطرحه تلك الأحزاب.

6_ تعديل المناهج التربوية لإظهار دور المؤنث في
النصوص المعتمدة إلى جانب الذكر وليس كملحق به.

7_ إنفتاح الرجل وتقبل المرأة إنساناً مثله، لها
نفس الحقوق، وعليها نفس الواجبات.

فلغاية الآن أجر المرأة في العمل أقل من أجر الرجل
بنسبة 18% من الدخل.

ونحن اليوم على أبواب الانتخابات البلدية، نقول
للمرأة: اقدمي وخوضي معركتك بعد أن أثبتت قدرتك
في كل المجالات، وبعد أن أقر قانون الكوتا النسائية في
المجالس البلدية بنسبة 20%، وإن كان هذا يتنافى مع
المبدأ الديمقراطي للتمثيل، إلا أنه انحياز إيجابي مؤقت
لانطلاق المرأة وتمثيلها في مواقع القرار.

هذه هي الحبكة في مسلسل النساء اللبنانيات، ومن
العيب إيقاف عجلة التاريخ التي تسير دوماً إلى الأمام،
ولا بد من التغيير وفتح كل الجبهات: التربية البيئية،
المدارس، التشريع في المجلس النيابي، الحكومات،
وهيئات المجتمع المدني... وأهم من ذلك كله فتح
العقول، فالتغيير يجب أن يبدأ أولاً الذهنية التي تميز
بين ذكورة وأنوثة، والمطلوب العمل والمزيد من العمل.

عندما خلعت "هدى شعراوي" النقاب عن وجهها في
بداية القرن، قامت الدنيا ولم تقعد في مصر، وأتهمت
بالكفر، والتّمرد على التقاليد الاجتماعية، وتغيير
الأعراف المتوارثة التي تُعتبر في مكان ما مقدّسة كالنص
القرآني نفسه، لأسبقية بعضها عليه زمنياً. لكن حركة
شعراوي كانت البداية لمسيرة المرأة المصرية والعربية
نحو التحرّر والانفتاح والانطلاق، بالتزامن مع أفكار رواد
النهضة العربية التنويرية: قاسم أمين، الشيخ محمد
عبد، رفاة الطمطاوي وغيرهم.

وعندما تقدمت الرائدة النسائية اللبنانية "إبتهاج
قدورة" سنة 1947 بمذكرة إلى المجلس النيابي تطالب
فيها بحق الاقتراع والترشح للنساء، كانت البداية لدخول
المرأة اللبنانية الندوة البرلمانية مع ميرنا البستاني عام
1963.

ومن شرط حيازة المرأة على الشهادة الابتدائية
لتدرج على لوائح الشطب سنة 1950 تبوّأت المرأة أعلى
المراكز وتمثلت في مجلس الوزراء ومجلس النواب.

ومن اعتبارها ناقصة عقل ودين وإيمان إلى تجربة
السيدة "جورجيت شدياق" التي خاضت امتحان القضاء
في العام 1960 مع 65 زميل لها من الرجال ونجحت،
لكن رفض تعيينها في أي منصب قضائي لكونها أنثى،
فلم تستسلم وعاودت الكرّة وتقدمت لامتحان مجدداً
عام 1969 ونجحت وعيّنت رسمياً قاضية، وأصبحت
حينها أول قاضية عربية عضواً في المحكمتين: المدنية
والأحداث.

ومن اعتبار شهادة امرأتين مُقابل شهادة رجل واحد
إلى تعيين السيدة "اليس شبطيني" كأول امرأة، رئيسة
لمحكمة التمييز العسكري في لبنان والعالم العربي عام
2007، وإلى تعيين السيدة "كارول عبود" أول قاضية
عربية قارية للملاكمة عام 2008، وإلى السيدة رولا
حطيط التي قادت طائرة عام 2008 أيضاً...

مدافع كثيرة قصفت المرأة على مرّ السنين، لكنها
لم تستطع أن تهزمها رغم كل الصعوبات التي واجهتها،
فكانت الإعلامية، والمرمضة، والأم المضحية، والشاعرة،
والكاتبة المبدعة...

لكن هل هذا يكفي قياساً بحجم المرأة/ نصف
المجتمع؟!

تمثل المرأة نسبة 28% من المجتمع العامل في لبنان
ولكن تمثيلها في السلطتين التنفيذية والتشريعية يقتصر
على نسبة 2.6%، بينما نسبة المرأة السورية العاملة هي
21% وتمثيلها في مجلس الشعب يصل الى 6%. وهذا
ينسحب على بعض الدول العربية التي تتضاعف فيها
مشاركة المرأة، كما في مصر على سبيل المثال.

لا بد لنا أن نسال، بعد هذا العرض، وبعد اتضاح
الدور الطبيعي للمرأة اللبنانية في كل المراحل وخاصة
خلال الحرب، لم حين توزيع المناصب نقول للمرأة: حسنا



طلال خوري

لأن الحرية لا تختار إلا نفسها

ديالا حيدر

عقلية التخوين هذه اذا ليست «بمكارثية» طارئة على مجتمعاتنا، بل هي عادة ثقافية درجنا على استخدامها لتفكيرنا الانفعالي وافتقارنا لأدوات البحث العلمي، بحيث ان أكثر ما نجيده هو تخوين الآخر وإقصاؤه. وكلما ازدادت الهزائم والنكسات والشقاء في المنطقة، كلما انتعشت نظرية المؤامرة وسُهل قذف تهم التخوين يمنة ويسرة: داخل البيت والحزب الواحد، وبين الاحزاب والملل و«العشائر» المتناحرة، في المدارس والجامعات بين الطلاب، بين المفكرين والباحثين والاكاديميين...

والحملة الجائرة التي تعرّض لها مؤخرًا الباحث والأكاديمي الفلسطيني ساري حنفي لأنه نشر كتابا بالانكليزية عنوانه «سلطة الإقصاء الشامل: تشريح الحكم الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة»، مع الاسرائيليين المعروفين بمعاداتهم للصهيونية أدي أوفير وميخال جيفغوني، لا يمكن فهمها خارج هذا السياق. وهي حلقة من سلسلة تلتف على الجسم العربي العفن القابع في ركود فكري حالك السواد يكاد يبتلع حضارة كان لها شأن عظيم في يوم بعيد. العقل لا ينتج الا في جو من الحرية، والحرية لا تجزأ. فإما ان تكون او لا تكون. لا يستطيع اي

مفكر ان يبدع وهو يمارس رقابة ذاتية على افكاره خوفا من ان يهدر دمه!

لست ادري ان كان هناك من علاج لتوترنا المرضي الذي يحيل القضايا العامة إلى مسائل شخصية تستوجب ردودا على هذا القدر من العدائية! على الارجح هناك علاج، ولعله بالغ التعقيد وعلى مراحل وجرعات ليتناسب مع حضارة اصبحت بليدة الذهن بطيئة الاستيعاب. الا انني على قناعة تامة بان على كل من يحترم العقل ويقدس الحرية مسؤولية اخلاقية تلزمه بان يأخذ على عاتقه الدفاع عن الحريات الفكرية حتى الرمق الاخير...

لعلّ القاسم المشترك الأكثر عمقا في بعده السوسولوجي الذي يوحد شعوب دول القهر العربي هو الموقف المرتاب والمرتبك من موضوع الحريات الفكرية وطريقة التعامل معها قبولا حذرا او رفضا قاطعا، تخيرا ام تكفيرا. لا ريب ان لانظمة التسلط والقمع البوليسي في الدول العربية الباع الطولى في شطب هذه المفاهيم من الوعي الجماعي من خلال اعتقال الادمغة ومصادرة الافكار، الا ان الحال هذا يصعب فصله عن مسار تاريخي للمنطقة ككل. ففي مرحلة الاستعمار انتعشت الافكار التحررية واتخذت شكلا نضاليا يهدف الى طرد المستعمر وانجاز الاستقلال كأولوية، فأنتى تشكل الوعي التحرري الجماعي من نير الاحتلال على حساب تشكل الوعي التحرري الفردي من الموروثات الثقافية البالية. اذ، الثورات التحررية في المنطقة لم تتوافق مع ثورات مفهومية تطاول المحرمات الاجتماعية والثقافية والدينية. لا بل أخطر من ذلك، لقد وضعت اي محاولة في هذا الاتجاه في خانة تهديد بناء الاستقلال وتضييع البوصلة. ربما هكذا باستطاعتنا تشريح وفهم عقلية التخوين التي يكاد لا يسلم من شركها احد ممن يتجرأ على السير عكس التيار في طرح اشكاليات الحريات العامة والخاصة وربطها بمفهوم المواطنة والديمقراطية.

وما يفاقم الوضع ويزيد من تعقيدته هو عجز العقل العربي مع الاسف عن الفصل بين الحريات-كسلة افكار خاضعة للبحث والنقاش- وبين الدول الغربية الأخذة على عاتقها نشر هذه الافكار والتي غالبا ما تمارس سياسات مزدوجة المعايير في المنطقة وفقا لمصالحها، الامر الذي يجعل من مفهوم الحرية لدى شعوب المنطقة مفهوما ملتبسا فارغا من اي ترجمة فعلية سيما في ازمام الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية تحديدا. وقد أتقنت الديكتاتوريات اللعب على هذا الالتباس في تعزيز مواقفها.

تصدر الأفق كل شهر عن منتدى ربيع بيروت

ترحب هيئة التحرير بأي مشاركة أو مساهمة أو ملاحظة على البريد الإلكتروني: feedback@al-ofok.com